Remove Watermark Now

pdfelement

نـــظـــريـــه الـــحـــق

الفرقه الاولي شريعه وقانون

01286173809

Remove Watermark Now

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الباب الأول

تعريف الحق وتميزه

الفصل الأول
التعريف بالحق(ملغى)

الفصل الثانى
تصنيف الحقوق والمعيار الذى تقوم عليه

المبحث الأول
الحقوق العادية (ملغى)

المبحث الثانى
الحقوق التبادلية

تعريف الحق

ما هو الحق : هو قدرة يمنحها القانون ويحددها ويحميها لشخص معين تحميلا لمصلحة مشروعه له.

تصنيف الحقوق والمعيار الذى تقوم عليها

جرى الفقه التقليدى على أن تصنيف الحقوق المختلفة كان ولا يزال محل جدل كبير بين الفقهاء وأن هذا الإختلاف إلى تصنيف الحقوق المختلفة بين أنواع الحقوق وأوصفها :

أقسام الحقوق:

١ـ حقوق مالية **٢ ـ حقوق غير مالية**

ومن ثم : فإن هذا التصنيف يعتبر عند أصحاب هذا الإتجاه حريا باعتباره والسير على منواله.

ـ وأساس إختلاف النظر شأن تقسيم الحقوق هو إختلاف الزاوية التى إستمدت منها كل وجهه المعيار الذى تبنى عليه تقييمها فقد أختلفت تصنيفات الحقوق تبعا لذلك.

ـ وقد ذهب كثير من الفقهاء الذين إستلقت أنظاهم أهمية تلك المسألة إلي أنه من الأوفق أن يؤخذ من الحرمة التى يخولها الحق ، وقد قسموا الحقوق على أساسها.

إذا أن نوع القيمة يعد معيارا واضحا للتقسيم فهو معيار معترف به فى الفقه منذ القدم فإن هذه القيمة قد تكون مالية وقد تكون غير مالية فيقول أن الحق مالى أو غير مالى فمعنى أن القيمة مالية فإنها لا يمكن أن تقدر بمال ومعنى أنها غير مالية فإنها لا يمكن تقديرها بالمال ، لكن القانون الذى إعترف بها وأقرها لا يسمح بالتصرف فيها .

مثال : الحقوق السياسية أو الحقوق الشخصية

ـ على أن أساس تقدير الحق بالمال يتمثل فى مدى إمكان الإعتياض عنه فإن قيل إن من الحقوق غير مالية ما يستتبع آثار مالية **مثال :** حق البنوه يستتبع الإرث وحق الانتاج يستوجب آثارا مالية تنجم عنه.

الرد : فهو يتمثل فى تلاقى الخلط بين الحق فى ذاته والتى قد تسفر عن حقوق مالية مع كونه حقا غير مالى، فإن حق البنوه وحق الإرث معنيان منفصلان، فيكون الثانى نتيجة للأول، فإذا اتبعنا معيار الإعتياض لإتضحت لنا الحقيقة فيها فإذن لا يجوز لى أن أعتاض عنه فإنه يكون الحق فيها غير مالى وبالتالى يكون هذا المعيار هو معيار النظر إلى القيمة التى يقولها الحق بصرف النظر عن الأوصاف التى تعتريه .

ـ وبالنظر إلى نوع القيم التى يخولها الحق وأصحاب هذا الإتجاه أن يصف تلك الحقوق الإنتباه يقول قيما مالية وبعضها يقول قيم غير مالية

Remove Watermark Now

والبعض الآخر يخول قيما ذات طبيعة مزدوجة مالية وغير مالية وساروا فى دراسة أنواع الحقوق وفقا لذلك التقسيم الذى التقى عليه جمهور الفقهاء.

التفرقة بين الحقوق التداولية والحقوق التبادلية :

وفى نظرنا أن التصنيف السابق لا يعبر عن حقيقة الواقع إلى أن هناك بعض الخصائص التى تتسم بها طائفة أخرى من الحقوق. وتصلح بها لأنه تكون نوعا متميزا بذاته ومختلفا عن كافة تلك الأنواع التى إنتهت إليه الفقه التقليدى. بل أن تلك الخصائص تجعل من هذه الحقوق كيانا مستقلا بذاته وإذا صح أن ما وصل إليه الفقه التقليدى من أنواع تلك الحقوق لا يخرج عن طبيعة التبادلية التى جعل بكل حق مقرون بواجب حيث يوجد عنصر الدائنية فى الحق : فإن عنصر المديونية لابد أن يكون موجود على الوجه الآخر من الحق .

حتى قيل : إنه لا يوجد حق بدون واجب آو مدينونية إلا حث الله سبحانه وما يلحق بهذا الحقوق هما الضعفاء والفقراء والمرضى والمحتاجين ومن قبل تلك الحقوق حقوق الوالدين: فإنه يوجد مقابل تلك المجموعة مجموعة أخرى يمكن تسميتها (الحقوق التداولية) والتى لا يرتبط العنصران فيهما علي نحو متزامن: وإنما يتراخى فيهما المقابل إلى أجل مسمى قد يمتد إلى نهاية العمر أو حين يتعارف تلك النهاية ومع أن تلك المجموعة من الحقوق ذات طبيعة متميزة وتحوى أنواع متعددة إلا أن أحدا من الفقهاء لم يعرها إهتماما.

المبحث الثانى
الحقوق التبادلية

حقوق مالية — **حقوق غير مالية**

pdfelement

المطلب الأول : الحقوق غير مالية

ـ وهى تتمثل فى: الحقوق اللصيقة بشخصية الإنسان، وحقوق الأسرة فهى تعتبر من الإصطلاحات الشائعة والخلابة ولكنه رغم شيوعه ورنينه لا يعبر بوضوح عن الحقوق التى تدخل فى مدلولة لأنه كل أنواع الحقوق مسخرة لخدمة الإنسان سواء كانت حقوقا مالية أو غير مالية ذات الغاية من وجود القانون هى كفالة حياة منظمة للفرد عن طريق تنظيم الحقوق، وقد تكون بعض الحقوق ذات صلة بالحق وآخر لا يكون كذلك.

ـ ومعنى الإتصال الوثيق للحق بشخص الإنسان: هو أن يثبت الحق لكل فرد فى المجتمع لمجرد أنه إنسان يعرف النظر عن أى إعتبار آخر.

ـ وهذا هو المراد من إصطلاح حقوق الشخصية، برغم من إختلاف التسميات على تلك الطائفة من الحقوق كالحقوق الطبيعية، والعامة وحقوق الإنسان فإنها تتمثل فى غاية واحدة من ضمان حماية الشخصية وإزدهارها.

ـ فإن تدرجت بعض التشريعات ومعها بعض الفق إلى تحديد قائمة تضم تلك الحقوق على ما فعل القانون السويسرى لكن القانون المدنى المصرى لم يساير تلك التشريعات، حيث إكتفى بإضفاء حمايتها عليها وعيب.

فى مادة (٥) " لكل من وقع عليه الإعتداء غير منزوع فى حق من الحقوق عليه أن يطلب وقف الإعتداء مع التعويض عما يكون قد لحقت الإضرار" لإتفاق أغلبية الفقه على عدم جدوى وضع قائمة تضع تلك الحقوق وقد استقروا على ردها إلى مجموعات تلاقت الأولى تهدف منها إلى حماية كيان الشخص والثانية إلى تمييزه عن غيره والثالثة مزاولة نشاطه والتمييز عن أفكارها.

الحقوق التى تختلف بحماية الإنسان: مما يدخل ضمن حقوق المجموعة الأولى وهى التى تهدف إلى حماية كيان الشخص.

الحقوق التى تحمى الكيان المادى : *مثال:*

١) حق الشخص فى الحياة وحقه فى سلامة جسده. ٢) فى عدم إنتهاك حرمته بعد الموت .

٣) حقه فى التصرف المادى والقانونى.

ـ ويدخل ضمن تلك المجموعة أيضا الحقوق التى تحمى الكيان الأدبى .

مثال : كالحق فى اشرف والإعتبار وكل ما يتعلق بالمقومات المعنوية للشخص.

Remove Watermark Now

حقوق الإنسان فى تمييز ذاته : ويدخل تحت تلك المجموعة من الحقوق التى تهدف إلى تمييز الشخص فى ذاته وتحديده مع غيره ، الحق فى الإسم والشكل وفى السريه .

ومن المؤكد أن القانون يحمى حق الإنسان فى إسمه مهما كانت طبيعته أما الحق فى الشكل فإنه يتمثل فى حق الإنسان أن يمنع النشر صورته أو تقليد سحنته ، أما الحق فى السرية: فهو ينطوى على عدم إذاعة صفات الشخص المادية والمعنوية التى لا يريد لغيره أن يعلمها.

ـ ومن هذا العقد كفل القانون سرية المخاطبات وخطر إذاعة ما يصل إلى علم الشخص عن طريق مهمته.

حق الإنسان فى التعبير عن أفكاره :

فهى تتعلق بحقوق الإنسان فى مزاولة نشاطه وتعبيره عن أفكاره حرية اللغو والروح والتفكير والتعبير والإعتقاد والعمل وحقه فى نتاج ذهنه من الأعمال والتى تكون من إبتكار الأعمال.

ـ فإنه لا شك من إحترام الشخصية الإنسانية والتعليم الإنسانى بحرارته العامة فهى يتعرف على إنتباه الذهن من أفكار وأخيلة بالحقوق التى تسمح لصاحبها أن يكون مهيمنا عليها فتنسب إليه ويحق له نشرها أو يمنعها أو تعديلها.

ـ كما تجعل له أن يتحكم فى ثمارها وإستغلالها فيتسأثر بالفوائد المالية التى قد تنتج فهى تسمى الحقوق الذهنية والمعنوية ومنها الحق الأدبى للمؤلف .

خصائص حقوق الشخصية

١) **أنها حقوق مطلقة :** ومعنى أنها حقوق مطلقة أن الإلتزام بها يقع على عاتق الكافة قبل صاحب الحق لأنه حق الفرد فيها يقابله واجب سلبى عام مؤداه أنه يمنتع الكافة عن الإعتداء على هذا الحق.

٢) **أنها حقوق لا تقوم بالمال :** معنى ذلك أنها لا تقوم بمال أنها لا تجرى عليها المعاونة أصلا ومن ثم فإنها لا يمكن أن تقاس بالمقياس التى تقاس بها الأموال.

وليس معنى ذلك أن الإعتداء على هذه الحقوق لا يستحق عنها التعويض المادى لأنه الإعتداء على هذه الحقوق قد يترتب عليه ضرر مالى مباشر كما فى حالة الإعتداء على حق المؤلف أو غير مباشر كما فى الإعتداء على الكيان الجسدى للشخص فى هذا لا جدال فى وجوب الإلتزام بإصلاح الضرر حتى فى الضرر الأدى الذى يصيب النفس من الهم وحزن فإنه يستاهل التعويض الذى يقدر غالبا التقريب من منطلق أن التعادل الحسابى الكامل بين الضرر والتعويض ليس ممكنا حتى فى الأضرار المادية المباشرة .

٣) **عدم قابليتها للتصرف فيها أو الإنتقال للورثه :**

فإن يترتب على عدم تقوم حقوق الشخصية بالمال أنها لا يمكن التصرف فيها أو إنتقالها إلى الورثة فإن يجوز لأعضاء أسرة المتوفى الذى إعتدى على إسمه أو أحد حقوق شفهية أن يرفعوا ضد المعتدى دعوى بصفتهم الشخصية ولذلك يسبب إنتساب الغير لحق من حقوق شخصيته.

كإسمه وهم يرفعون تلك الدعوى لا يرفعونها بإعتبارهم ورثة وإنما بإعتبار أنهم أصحاب حقوق خاصة بها بصفة شخصية ومن هذا القبيل الحقوق المبنية على التشفى والتى تتعدى المرة فيها المرر وإلى ورثته . كما فى حالات القذف والنفى على الترف والسمة.

٤) **عدم قابليتها للسقوط بالتقادم :** تنشأ عن عدم مالية تلك الحقوق أنها لا تسقط بالتقادم وحتى حق الإنسان على إسمه فإنه لا يسقط كذلك بعدم إستعماله مدة طويلة لأنه من حقوق شخصية وهى لا تسقط بالتقادم.

حقوق الأسرة

وهى تلك الحقوق التى تثبت للإنسان بإعتباره عضوا فى أسرة معينة فتنشأ هذه الحقوق من الزواج أو من القرابة تثبت لكل من الزوجين قبل الآخر أو للأقارب بعضهم على بعض .

ـ وتنظم هذه الحقوق فى مصر أحكام الشريعة الإسلامية للمسلمين وأما للمسيحيون فإن حقوق الأسرة عندهم تحكمها الشريعة المسيحية واليهود الشريعة اليهودية.

كم يبلغ عدد التراجم التى تنظم أحكام الأسرة بالنسبة لغير المسلمين فى مصر ؟

خمس عشرة شريعة :

ـ إثنتا عشرة للمسيحين ـ وإثنتان لليهود

Remove Watermark Now

ـ أما المسلمين فتحكمهم مبادىء قانون الأحوال الشخصية المستمد مباشرة من الشريعة الإسلامية فإن القاعدة القانونية لم تعد تنظم هذه الحقوق واحدة بل تختلف بحسب ديانته وعلى وظائف الشخص وهو موضع يجدر بالمنزع أن يقضى عليه فيضع قواعد موحدة بالنسبة للجميع ولتضيف الشريعة بتوحيد تلك القواعد لأنها تصلح لحكم تصرفات المجتمع وحفظ حقوق إقراره على إختلاف معتقداتهم وتباين ديانتهم.

ـ وأنه يجرى الآن إعداد الكتاب للطبع صياغة قانون موحد لحكم مسائل الأحوال الشخصية عند المسيحية فى مصر تحتكم إليه جميع الطوائف فالملل المسيحية المختلفة وتأمل أن يحكم هذا القانون من يتحقق مقصد الشريعة يريد القانون أن يصل إليه وهو توحيد المراكز القانونية فى مسائل الأحوال الشخصية بقدر المستطاع.

المطلب الثانى : الحقوق المالية

وهى التى تهدف بحسب أصلها إلى تحقيق مصالح تقوم بالمال، وهى على عكس حقوق التشخصية يمكن التعرف عليها كما يمكن أن تنتقل إلى الورثة ويمن النزول عنها كما يمكن أن تسقط بالتقادم وقد جرى التشريع والفقه منذ زمان بعيد على تقسيم تلك الحقوق إلى قسمين:

أولا : الحقوق العينية : هو الذى يرد على شىء مادى فيختبص به الشخص ويتسلط عليه فالحق العينى يقول صاحبه سلطة التسلط على الشىء المباشرة وهو يلقى على الكافة واجبا عاما يتمثل فى إحترام حتى الغير وعدم التعرض لصاحب الحق فى تمتعه بحقه.

أما السلطات التى يمنحها الحق العينى وهى التى تسمى بمضمون الحق العينى فإنها تختلف بإختلاف أنواع الحق العينى (أصليا أو تبعيا) .

(أ) الحقوق العينية الأصلية : هى أهم تلك الحقوق.

ـ وهو الذى بمقتضاه يحتكر الشخص سائر السلطات على شىء معين حيث يعطى صاحبه سلطات كاملة على الشىء (حتى إنه ليختلط أحيانا فى التعبير الدارج بمحله فيقال : سيارتى ـ ومنزلى) فلا يقال حق الملكية الذى على السيارة أو المنزل ولمالك الشىء فى حدود القانون أن يستعمل الشىء ويستقله ويتعرف هو وإلى جانب حق الملكية

ـ وهم أهم الحقوق العينية الأصلية تجد حقوقا أخرى تنصب على أشياء مملوكة للغير وبمقتضاها يستأثر صاحبها أو يختص بتسلط جزئى على الشىء إذ هو لا يحتكر سائر السلطات كما هو الحال بالنسبة للمملوك بل فقط سلطات محدودة وذلك مثلا : حق الإنتفاع الذى يخول للشخص أن يستعمل وأنه يستغل شيئا مملوكا للغير دون أن يكون له حق التصرف فيه وينتقص هذا الحق بإنتهاء مدته أو بوفاة المنتفع إذا أن هذا لاحق لا يورث وينقص بعدم الإستعمال مدة خمس عشرة سنة (المادة ٩٩٣ مدنى) وإلى جانب هذا هناك حق الحكر وهو نوع من الإجازة الطويلة الأجل ولكنه يعتبر من الحقوق العينية لأنه يقصد به الإنتفاع بأرض الغير لمدة طويلة قد تمتد إلى ستين سنة (٩٩٩ مدنى) وهذا هو الحق مأخوذ من الشريعة الإسلامية وحكمته المشجع على إستصلاح الأرض من خلال إستثمارها مدة تعوض ما أنفق عليها فى إصلاحها ـ ـ وهو يدخل فى نطاق تلك الحقوق حق الإتفاق أو الخدمات العقارية .

ـ وهو حق يخول لصاحبه أن يحد من منفعة عقار مملوك لشخص آخر لفائدة عقار يملكه فهو تكليف يقرر منفعة عقار مملوك لشخص آخر وذلك كحق المرور وحق المطل وحق الرب وحق الممسيل أو المجرى فالإرتقاء يود على منفعة محدودة ومعنية فى عقار الغير بينما حق الإنتفاع يصيب العقار كله .

(ب) الحقوق العينية التبعيه : إذا كانت الحقوق العينيه الأصلية تنشأ بصفة مستقلة وتعطى لصاحبها سلطة مباشرة ، فإن الحقوق العينية التبعيه لتنشأ بصفة مستقلة وإنما تنشأ ضمانا للوفاء بحق من الحقوق الشخصية حيث لا يجد الدائن الضمان الشخصى المتمثل فى الكفالة كافيا فتتنوع الحقوق العينية التبعية بحسب مصادرها إلى الرهن الرسمى والرهن الحيازى فحق الإختصاص وحقوق الإمتياز.

ثانيا الحقوق الشخصية والحقوق اللصيقة الشخصية :

جمع الحق الشخصى الذى يترجم عنه قيام رابطة بين شخصين بمقتضاها يجب على أحدهما أداء معينا قبل الآخر أو يكون لأحدهما أن يطلب من الآخر هذا الأداء وبعبارة أخرى يكون أحدهما دائنا بأداء معين ويكون الآخر ملتزما أو معينا بهذا الأداء ولذلك يطلق على الحق الشخصى أيضا حق الدائنية كما يعرف أيضا : الإلتزام والأخلاق الأول ينظر إلى مركز الدائن بينما الثانى يأخذ فى الاعتبار مركز المدينة ولما كان الحق الشخصى لا يتصور دون وجود دائن ومدين فإن كل هذه التسميات عقد وصحيحة والمشرع المصرى قد جعل الحق الشخصى مرادفا للإلتزام حيث عنون للقسم الأول من القانون المدنى بعنوان الإلتزام أو الحقوق الشخصية ، وتتمثل الحقوق الشخصية فى :

(١) الإلتزام بالملل وهو أن يقوم المدين بعمل إيجابى معين فإذا إلتزم عامل بالعمل فى مصنع كان التزامه هذا التزاما بعمل هو القيام بما عهد به إليه .

Remove Watermark Now

مثال : إذا إستأجر شخص منزلا على المؤجر ملزما بعمل هو تسليم المنزل إليه المستأجر.

الإلتزام بإعطاء : هو نقل حق عينى وذلك كما فى الإلتزام بنقل ملكية العقار المباع أو هيئة أو إنشاؤه كما فى حالة إنشاء الرهن الرسمى فى المدينة الراهن.

(٢) الإلتزام بإمتناع عن عمل وهو أن يمتنع المدينة عن فعل شىء كان يقل له أن يفعله لولا وجود هذا الإلتزام

وذلك مثل: يشترى أنها من تركة وتكون إشترطت فى العقد ألا يبنى على الأرض عمارة سكنية أو مصنعا فإن هذه الأنواع الثلاثة الإلتزام أولئك ـ إن شئت الدقة : عبارة عن قوالب يمكن أن تصب فيها صور لا تتنهاى من الأداءات ومن هنا سلطان الإرادة يجوز للأفراد أن ينشئوا ما يتفقون عليه من هذه الحقوق ولا يحد من حريتهم إلا قيد النظام العام الآداب.

المطلب الثالث : الحقوق المختلطة (حقوق الملكية الفكرية)

ـ ويقصد بالحقوق المختلفة تلك التى تضمن عديدا من المزايا بعضها يمكن تقويمه نقدا فبعضها الأخر لا يمكن تقويمه **مثال**: الحقوق الذهنية وهى مجموعة الحقوق التى تقع على أشياء ذات طبيعة معنوية أو هى الحقوق التى يكون محلها إنتاج ذهنى يستمد قيمته مما فيه من إبتكار كحق الكاتب على الأفكار التى يتضمنها الكتاب أو المقال الذى يكتب فى أى مجال من مجالات الفكر، كالآداب والعلوم والفنون، وكالحقوق المختلطة ومنها حق المؤلف والأسماء والعلامات التجارية وغيرها وهذه الحقوق لها جانبان هما : الجانب المالى، والجانب الأدبى كما أن لها وسائل حماية

وهما فرعين :

الفرع الأول : جوانب حقوق الملكية الفكرية

وهى كما قلنا :

أولهما : الجانب المالى : وهو يتمثل فى حق المؤلف أو صاحب الحق وحده يجنى ثمار مؤلفه من خلال تقدره لملاءمة عمله لتقديمه للجمهور عن طريق الرستقلال المباشر وبإعتبار أن المؤلف يمكن أن يتبع حاجات الأشخاص الآخرين تكون له قيمة مالية يمكن للمؤلف إحتماءها من خلال مؤلفه .

ثانيها : الحق الأدبى : وهو جاء الملفات التى تهدف إلى حماية شخصية المؤلف فى مظهرها الفكرى ، فله وحده حق تقرير نشر المصنف وتعيين طريقة النشر، وله الحق فى أن ينسب مصنفة إليه وحده فلا يجوز له التنازل عنه للغير وإن تنازل عنه يكون تصرفه باطلا بطلانا مطلقا وله وحده إدخال أى تعديل أو تحوير فى مصنفه، وله أخيرا حق سحب مصنفه من التداول بعد نشره، وهذه العناصر تكون فى مجموعها مضمون الحق الأدبى للمؤلف.

الفرع الثانى : حماية حقوق المؤلف

لقد كفل المشرع حماية حق المولف وذلك عن طريق توقيع الجزاءات المدنية والجزاءات الجنائية على كل من يعتدى على حق المؤلف وهناك إجراءات تحفظية يمكن إتخاذها فى هذا الشأن لمنع الإعتداء على حق المؤلف، أو لوقف إستمراره ـ وضمانا لفاعلية الجزاءات المنصوص عليها فى القانون.

أولا : الجزاء المدنى والجزاء الجنائى

(١) وقد قرر القانون جزاء مدنيا يتمثل فى وقف الإعتداء على حق المؤلف وإزالة الآثار المترتبة على التعدى، كذكر إسم المؤلف إذا كان التعدى بحذفه ويمكن للمحكمة أن تنقض بتدمير المصنف إذا كان التعدى فادحا وخطيرا كان يكون تزويرا على المؤلف ينال من مكانته العلمية أو الأدبية بما يصعب معه إعادته إلى حالته الأولى ويجوز اللجوء إلى الإكراه المالى الصحيح الضرر ويكون للمؤلف الحق بصفة عامة فى الحصول على تعويض يجبر مقرره وفقا للقواعد العامة المسئولية المدعية.

(٢) وهناك جزاء جنائى وضعه المشرع لجريمة التقليد وهى الحبس والقراءة التى حقت عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن عشرة آلاف جنيه أو أخرى هاتين العقود بتسمية وتقوم الجريمة وفقا لما نصت عليه المادة (٨١) من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية إذا حدث التعدى على أى حق مادى أو أدبى من حقوق المؤلف أو الحقوق المجاورة المقررة فى هذا القانون أو بيع أو تأجير المصنف المقلد أو للعرض للبيع أو نشر المصنفات المحمية عبر أجهزة الحاسوب أو شبكة المعلومات أو الإتصالات أو غيرها بدون إذن كتابى مسبق وتتعدد العقوبة بتعدد الصمنفات المعتدى عليها: وتعتمد العقوبة فى حالة العود إلى الحبس مدة لا تقل عن ثلاث أشهر والغرامة التى لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزداد على خمسين ألف جنيه كما تقترن تلك العقوبة بعقوبة تبعية ، مثال : غلق المؤسسة التى إستغلها

Remove Watermark Now

المقلدون مدة لا تزيد عن ستة أشهر وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بمصادرة النسخ والمقلدة والأدوات المستخدمة فى التقليد ونشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة فى جريدة يومية واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه (م١٨١ سابقا)

ثانيا : الإجراءات التحفظيه: هناك إجراءات تحفظية يمكن اللجوء إليها لحماية حق المؤلف إلى أن يتسع الفصل فيما يدعيه المولف من تسد وقع على حق من حقوقه ونمن ثم لا يترك القانون المؤلف دون حماية طوال الفترة التى يستغرقها نظر النزاع، وقد نصت على تلك الإجراءات التحفظية (المادة ١٧٩) من قانون حماية حقوق الملكية الفكرية، والتى تسمح لرئيس المحكمة الإبتدائية المختصة وذلك بالنسبة لكل مصنف بنشر أو بعرض دون إذن كتابى من المؤلف أو من يخلفه أو عند الإعتداء على أى حق من حقوق المؤلف أن يأمر بما يلى :

(١) وقف نشر المصنف أو عرضه أو نسخه أو صناعته.

(٢) منع إستمرار العرض القائم أو حظره مستقبلا .

(٣) توقيع الحجز على المصنف الأصلى أو على نسخة إذا عملت منه نسخ كالحروف المجموعة المعدة لطبع نسخ من كتاب، أو التسجيلات الصوتية، أو القوالب المصبوبة المعدة لعمل نماذج من التمثال وغيرها من المصنفات الشمولة بالحماية.

(٤) إثبات واقعة الإعتداء على الحق محل الحماية .

(٥) توقيع الحجز على الإيراد أو الناتج من النشر أو العرض بعد حصره بمعرفة خبير يندب لذلك كلما إقتضى الأمر

©©☺ وبفضل الله تعالى قد إنتهيت من الباب الأول ☺©©

صاحب الحق : هو كل شخص يثبت له الحق ويكون له أن يستأثر بشىء معين أو بقيمة معينة.

وصاحب الحق يعرف عند البحث :

- بشخص الحق - بالدائن الذى يقابله المدين - من يلتزم بإحترام الحق .

يكون صاحب الحق : شخصا طبيعيا ، **وأيضا :** شخصا معنويا أو إعتباريا .

المبحث الأول
الشخص الطبيعى

الشخص الطبيعى : هو الإنسان، ومتى كانت الحقوق يمكن أن تثبت لجميع الأشخاص أيا كان طبيعتها ، إلا أن هناك عدد من الحقوق يقصد من تقريرها : الحفاظ على قيم معينة يتميز بها الشخص الطبيعى.

- لذلك : يتمتع بها الإنسان وحده إلا أن المادة (١/٥٣) مدنى قد نصت على أن (الشخص الإعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان الطبيعى) إذا : وجود هذه الحقوق لابد أن يكون صاحب الحق موجودا، ويتطلب أيضا : بيان هوية الشخص وأهليته.

Remove Watermark Now

المطلب الأول
وجود الشخص الطبيعى

- وجود الشخص الطبيعى له بداية ونهاية وما بين الإثنين يتمثل فترة وجود الشخص الطبيعى
- ومع ذلك فإن حياة الحمل المستكن نظرا لأنها ذات طبيعة خاصة فقد إعتد القانون بوجود تلك الحياة التى يتهيأ لها الجنين للإنفصال والإستقبال بذاته من حياة أمه ، فأصبحت له أهلية قانونية تسمى بأهلية الوجوب وبمقتضاها يكون الجنين صالحا لإكتساب الحقوق دون التحمل بالإلتزامات.

أولا : بداية الشخص الطبيعى :

تبدأ حياة وشخصية الإنسان : بتمام ولادته حيا كما تنتهى بموته وقد نصت المادة (٢٩ مدنى) الأولى الأصل فى حياة الإنسان أن تبدأ بتمام ولادته والإستثناء أن تبدأ من وقت الحمل المستكن أما الفكرة الثانية فقد نمت أن حقوق الحمل المستكن يحددها القانون ويشترط النص أن يكون الإنسان مولودا حيا حيث أن لا تثبت الحقوق عادة إلا للحى.

أما إذا لو نزل الجنين ميتا لا يكون له من تلك الحقوق حظ.

ولادة الطفل حيا : لئن كان بعد الشخصية يتحقق بولادته حيا فإن الولادة واقعة مادية ربما لا تفسير خلافا حول معناها، وهما أمرين أولهما :

- إنفصال المولود عن أمه:

يجب أن ينفصل المولود عن أمه تماما فلا يبقى جزء من بدنه عالقا ببدنها بحيث يستقل بكيانه المادى عن كيانها وينفرد بوجوده عن وجودها فإذا لم يتم الإنفصال التام بأن بقى جزء من الطفل داخل الرحم فإن ذلك يعنى عدم تمام ولادته لأنه لم ينفصل عن أمه تماما وقد أخذ المشرع بذلك وعدل به عما كان عليه العمل قبل حدود القانون المدنى حيث كان يكتفى بخروج معظم جسم المولود حيا دون حاجة إلى ضرورة خروجه كله وما أخذ به القانون المدنى الجديد أفضل لأنه يسهل حسم المنازعات، فإن إثبات الخروج الفعلى أيسر من إثبات خروج معظم الجسم.

- أن ينفصل عن أمه حيا :

يشترط : أن يكون إنفصال المولود عن أمه حيا ومن ثم لا تثبت الشخصية القانونية لمن ينفصل ميتا عن أمه كالسقط وسواء كانت الوفاة سابقة على الولادة أو وقتها وتعدف الحياة بطبيتها ويستدل عليها بما يفيد وجودها كالنبض والتنفس والحركة والبكاء وفى حالة الشك يستعان برأى أهل الخبرة من الأطباء والقانون الفرنسى يشترط تمام ولادة وحياة المولود وقابليته للحياة بإستعماله لجميع الأعضاء الأساسية للبقاء على قيد الحياة وهو فى هذا إستند من القانون المصرى فى منح الشخصية للمولود حيث يكتفى قانوننا بمجد تمام الولادة، حيا حتى ولو لم يكن المولود قابلا للحياة والقابلية للحياة عنصر موضوعى يقدره الأطباء ومعياره ليس وفاة الشخص بعد الولادة بمدة قصيرة وإنما ولادته ولديه من المقومات الحيوية والعضوية ما يسمح له بإستمرار الحياة.

إثبات الميلاد

- تقضى المادة (٣٠ مدنى)

١) تثبت الولادة والوفاة بالسجلات الرسمية المعدة لذلك .

٢) فإذا لم يوجد هذا الدليل أو كيفية عدم صحة ما أدرج بالسجلات جاز إثباته بأية طريقة أخرى.

- كما تقتضى المادة (٣١ مدنى) بأن "دفاتر المواليد والوفيات المتعلقة بها ينظمها قانون خاص تبدو أهمية إثبات واقعة الميلاد فى أنه إعتبارا من تاريخها يكون الشخص صالحا لتلقى الحقوق وإبتداء من هذا التاريخ يحسب عمره وبالتالى يرجع إليه لمعرفة ما إذا كان الشخص بالغا سن الرشد أو وصل إلى سن التجنيد الإجبارى أو سن المساءلة الجنائية وكذلك معرفة مدى صلاحية الشخص للزواج وخاصة الفتاة.

- حيث لا يجوز عقد قرانها قبل بلوغها ثمانية عشر عاما وقعا للتعديل الآخير ويقضى هذا القانون فى المواد من (١٥-٢٥) بأن القيد يتم فى مكاتب السجل المدنى فى جهة الولادة بناء على تبليغ يقوم به والد الطفل فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ الميلاد فإذا لم يكن أب الطفل حاضرا إلتزم بالتبليغ والدته بشرط إثبات علاقة الزوجية ثم أقاربه الحاضرون للولادة قرابة نسب أو مصادرة البالغون حتى الدرجة الثانية ثم مديرو المؤسسات والمستشفيات ودور الولادة والسجون والمحاجر الصحية وغيرها من الولادات التى تقع فيها ويعطى لمن يبلغ عن الميلاد مستخرجا من السجلات يتضمن صورة من القيد الذى أجرى فى السجل وهذا المستخرج هو الذى يقدم عادة لإثبات واقعة الميلاد بل إن واقعة

Remove Watermark Now

الميلاد واقعة مادية يمكن إقامة الدليل عليها بجميع الطرق ويسأل عن التبليغ فى المواعيد المقررة المكلفون به على الترتيب السابق ولا يجوز قبول التبليغ من غيرهم.

الحمل المستكن :

الحمل المستكن هو الجنين المستقر فى بطن أمه ويطلق عليه هذا المسمى منذ بدء الحمل حتى تمام الولادة وقد رأينا أن المادة (٢/٢٩) مدنى تنص على أن (حقوق الحمل المستكن يعينها القانون) والحقوق التى يشير إليها هذا الإستدراك يمكن حصرها وفق أحكام القانون فيما يلى :

١) يكون للجنين الحق فى ثبوت نسبه إلى أبيه ، وإكتساب جنسيته بناء على حق الدم الذى يأخذ به المشروع المصرى كأصل لكسب الجنسية.

٢) كما أن الجنين ـ وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ـ الحق فى الإرث حيث يوقف له من تركة المتوفى أو فى النصيبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى فإذا زاد الموقف للحمل عما يستحقه رد الباقى على من يستحق من الورثة ويكون له الحق فيما يوصى به .

٣) يكون للجنين الحق فيما يشترط لصالحه فى إشتراط (لمصلحة الغير) (كتأمين الزوج على حياته لمصلحة من ينجبهم من الأولاد).

ـ وبالنظر فى هذه الحقوق يثبت أنها لا تحتاج إلى قبول هذا أمر منطقى ما دام أن القبول يفترض الإدراك وهو معدوم بداهة لدى الجنين.

ومن ثم : فإنه لا يستطيع أن يكسب الهبة لأنها تحتاج إلى قبول رغم إنها تعتبر من التصرفات النافعة له نفعا تاما إذ أن الهبة عقد يحتاج إلى قبول الموهوب له، ذلك ما إنتهى إليه القانون وإن كان الراجح فى فقه الشريعة أن الهبة لا تحتاج إلى قبول فتصح للجنين فى بطن أمه كذلك يتميز كسب الجنين لهذه الحقوق بأنه يقع معلقا على شرط واقف هو تمام ولادته حيا وإلا فإنه إذا نزل ميتا فإنه يعتبر وكأنه لم يكسب هذه الحقوق فى أى وقت كان ووفقا لما ورد فى هذا الإستدراك يقتصر أمر الجنين على كسب الحقوق المشار إليها دون التحمل بالإلتزامات.

وبناء على ذلك القول أن الجنين شخصية قانونية إعتبارية ترد على خلاف الأصل العام الذى بموجبه تبدأ شخصية الإنسان من وقت ولادته حيا ووفقا للرأى الراجح فى الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامى فإنه ليس للجنين وصى ولا ولى لأنه ليست له ذمة بالمعنى الصحيح ومن ثم فإنه لا يحتاج إلى ولاية من أحد ولكن يجوز أن يعين له أمين ليحافظ على ماله ولا يكون لهذا الآمين حكم الوصى فلا يملك التصرف فى أى شىء قد أجاز إقامة وصى على الجنين كما نص قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على أنه إذا كانت الوصية للجنين كان لمن له الولاية على ماله قبول الوصية أو ردها (مادة ٢٠) وهذا الوصى إنما هو آمين لحفظ المال إلى حين ولادته .

ـ وتعتبر الحقوق المقررة للجنين تطبيقا للحق الأولى الذى نثبت به الحقوق لأصحابها مجردة من الإلتزامات حيث إن أصحابها ليست لهم أهلية أو لا يلتزمون بها.

ثانيا : إنتهاء الشخصية:

ـ إذا كانت شخصية الإنسان تبدأ من وقت تمام ولادته حيا فإنها تنتهى وفقا المادة (٢٩) بموته

ـ والوفاة واقعة مادية يمكن إثباتها بجميع الطرق ونظرا لأهمية ثبوت تاريخها فقد نظر المشرع قيد الوفيات بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ **حيث** أوجبت المادة (٣٥) منه على ذوى الشأن التبليغ عن الوفاة بمكتب الصحة فى ظرف أربع وعشرون ساعة من حدوثها أو ثبوتها ويتم إبلاغ قسم السجل المدنى من مكتب الصحة بواقعة الوفاة خلال ثلاث أيام من تاريخ إنتهاء الأسبوع الصحى الذى وقعت فيه الوفاة وقد رتبت المادة ٣٦ القانون ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة وهم :

١) أصول وفروع وأزواج المتوفى .

٢) من حضر الوفاة من أقارب المتوفى البالغين .

٣) من يقطن فى مسكن واحد مع المتوفى من الأشخاص البالغين .

٤) الطبيب المكلف بإثبات الوفاة.

٥) صاحب المحل أو مديرة إذا حدثت الوفاة فى المستشفيات أو الملجأ أو الفندق أو المدرسة أو المؤسسة العقابية أو ربان السفينة أو المشرف على الرحلة السياحية ولا يقبل التبليغ من غير هؤلاء.

معنى الموت : الراجح عند الفقهاء : أن الموت ضد الحياة وهو يعنى إنتهاء مظاهر الحياة فى جميع أعضاء الجسم، بموت المخ وتوقف القلب والرئتين عن العمل ، **فإذا** مات المخ دون الجسم **أو** مات الجسم رغم بقاء بعض مظاهر الحياة فى المخ **فإن** الموت لا يتحقق فى كل تلك الصور.

Remove Watermark Now

- ذلك الرأى بدأ يلقى مناقشة من أصحاب نظرية (موت الدماغ أو موت جذع المخ) **الذين يقولون** :

إن المخ إذا تلف وأصبح من المستحيل بحكم العلم الطبى المتاح أن يعود لعمله مرة ثانية فإن الشخص يعتبر ميتا حتى ولو بقيت فيه بعض مظاهر الحياة مثل التنفس ودق القلب ونمو الشعر والإخراج والإفراز وما إلى تلك ذلك مما تعرف به الحياة كالحرارة، وربما الولادة (كما حدث لإمرأة ولدت جنينها وهى فى حالة موت الدماغ)

- وقد لقى هذا الاتجاه معارضة شديدة من أصحاب فكرة الموت التام أو إختفاء كافة مظاهر الحياة ولم تقف معارضتهم عند حد نقد الرأى مجردا، بل تطاول هذا النقد إلى النوايا والمقاصد التى فسرت كمأرب للحصول على أعضاء الجسم وهى ساخنة حتى يتسنى نقلها إلى بدن شخص ينتظر تلك الأجهزة أو هذه القطعة الآدمية بفارغ الصبر ورأوا أن سد ذريعة تلك المطامع فى البدن الآدمى على نحو يغرى بإنتهاك حرمته وسلب أعضائه أمر يتعين الأخذ به واللجوء إليه محافظة على حرمة الحياة وحماية لأبدان الناس وهم يعانون سكرات الموت من أن يمتد إليها السارقين أو الراغبين فى الثراء السريع.

رأينا فى الموضوع

نحن نرى أن المعصومية هى أساس حماية البدن وأن تلك المعصومية لا تثبت إلا الحياة تقوم بذاتها أو ما نسميها (ذاتية الحياة) كانت حياة المريض قابلة للشقاء يمكن أن تنهض من كبوتها وتستجيب للعلاج وتعود إلى ما سبق عهدها الذى فطرها الله عليه هنا تكون الحياة معصومة ولا يجوز الحكم بموت صاحبها إلا إذا كانت الحياة صناعية تعتمد على الأجهزة ولا تقوى على النهوض أو البقاء إذا ما نزعت منها فإنها لا تكون حياة ذاتية ولا يتوفر فيها مبدأ (ذاتية الحياة) ألذى هو أساس المعصومية ومن فهم الحماية وعليه يجوز نزعه وإعتبار صاحبها ميتا بموت دماغه والله أعلم.

الإمتداد والإفتراض للشخصية بعد الوفاة :

يفترض إمتداد شخصية المتوفى لما بعد وفاته حتى تصفي تركته ويسدد ما عليه من ديون وذلك إعمالا للمبدأ المقرر فى الفقه الإسلامى والذى يقضى بأنه (لا تركة إلا بعد سداد الدين) وحكمه هذا الإمتداد : إقالة الدائنين من مشقة متابعة الورثة بديون مورثهم فى ذمتهم الشخصية إذا زادت على مكونات التركة من ناحية وعدم تحمل الورثة لتلك الديون من ناحية أخرى

الموت الحكمى : ليس موتا ماديا يحسب ويعرف بفقد الحياة ولكن يعتبر موتا إفتراضيا تسرى فيه أحكام الموت مع قيام مظاهر الحياة كاملة وهذا النوع من الموت يتمثل فى : الرق ، الموت المدنى ، الفقد .

المفقود : هو الشخص الذى يغيب عن موطنه وعن أهله بحيث لا يعرف حياته من موته يقول السرخس (المفقود إسم الموجود هو حى بإعتبار أول حالة لكنه خفى الأثر كالميت بإعتبار ماله وأهله فى طلبه، يجدون ، ولخفاء أثر مستقر، لا يجدون قد إنقطع عليهم غيره، إستقر عليهم أثره، وبالحب ربما يصلون إلى المراد وربما يتأخر اللقاء إلى يوم الفناء.

يختلف المفقود عن الغائب : من جهة أن الأخر هو الذى ترك وطنه راضيا أو مرغما وإستحال عليه إدارة شئونه بنفسه أو الإشراف على من يديرها نيابة عنه مما توجب عليه تعطيل مصالحه أو مصالح غيره، وفى ذلك أن تكون حياته محققة أو غير محققة فإذا كان المفقود لا يعلم حياته من موته فإن الغائب علم محله .

فقد الشخص يغير مسألتين :

الأولى : تختص بإدارة أمواله هو الغائب ليقتضى ماله ويوفى ما عليه .

الثانية : خاصة بتحديد أثر الغياب على شخصيته ، والمجموعة المدنية لم تتضمن تنظيمها لحالة المفقود وإنما أحالت بشأنها إلى الشريعة الإسلامية والقواينن الخاصة فنصت المادة (٣٢) مدنى على أنه يسرى فى شأن المفقود والغائب الأحكام المقررة فى قوانين خاصة فإن لم توجد فأحكام الشريعة الإسلامية قد تضمنت القوانين : ٢٥ لسنة (١٩٢٠) (مادة ٨) والقانون ٢٥ لسنة (١٩٢٩) المادتان ٢١ ، ٢٢ وقانون الولاية على المال رقم (١١٩ لسنة ١٠٥٢) أحكاما خاصة بالمفقود ، وهذه الأحكام يمكن بيانها فيما يلى بعد بيان ما يجب فعله للإختلاط فى إدارة أمواله وحفظها وإستيفاء الحقوق المقررة له.

إقامة وكيل من المفقود قبل الحكم بموته : إذا غاب الإنسان فلم يعرف له مكان ولا يعلم حياته من موته كان أول ما يجب فعله هو الإحتياط فى إدارة أمواله وحفظها وإستيفاء حقوقه وقد نصت المادة (٧٤ من قانون الولاية على المال) على أن المحكمة تقيم وكيلا عن المفقود ومتى كانت قد إنقضت مدة سنة أو أكثر عن غيابه وترتب على ذلك تعطيل مصالحه وتصنيف المادة (٧٥) إنه إذا كان قد ترك وكيلا عاما تحكم المحكمة ما تثبت متى توافرت فيه الشروط الواجب توافرها فى الوصى وإلا عينت غيره ، ويقل الوكيل عن المفقود فإنها إلى أن يعود أو يثبت موته بالحكم من المحكمة

pdfelement

Remove Watermark Now

بإعتباره ميتا وعبر فى الوكالة عن الغائبين الأحكام المقررة بشأن الوصية على القصر ، ويسرى على الوكلاء عنهم الأحكام المقررة فى شأن الأوصياء (م ٧٨ ولاية على المال)

أحكام المفقود

الأولى : حالة المفقود طوالة مدة فقده .
الثانية : الحكم بثبوت المفقود وأثره
الثالثة : أثر ظهور المفقود حيا بعد الحكم بموته.

الحكم بموت المفقود : لا يمكن إعتبار المفقود حيا طوال للأبد بل لابد من الحكم بوفاته بعد مدة يغلب على الظن فيها موته ولكن متى يمكن الحكم بوفاته .

ـ إختلف فقهاء الشريعة الإسلامية فى هذا الموضوع إختلافا كبيرا قبل صدور المرسوم بقانون (رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩) كان العمل فى نطاقه وفقا لمذهب الإمام أبى حنيفة ، ووفقا لهذا المذهب فإنه لا يحكم بموت المفقود إلا بعد موت آحد أقرانه فى سنه وهذا أمر يعتذر التحقق منه إن لم يكن غير ممكن فى معظم الأحوال والمرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يعرف فى الحكم بموت المفقود بسبب حالتين:

الأولى : حالة غلبة الهلاك:

ـ فيها يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بمعنى أربع سنوات من تاريخ فقده (مقل) من خرج راحلا فى مغازة فهلك ، أو فقد فى غرق مركب كان به فسلم من الغرق قوم ونجا آخرون وخرج إلى ميدان القتال.

ونصت المادة (٢١) من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على أنه(يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنوات من تاريخ فقده).

ـ ويعتبر المفقود ميتا بعد مضى مدة خمسة عشر يوما على الأقل من تاريخ فقده فى حالة ما إذا ثبت أنه كان على ظهر سفينة غرقت أو كان فى طائرة سقطت، وبعد مضى سنة إذا كان من أفراد القوات المسلحة وفقد أثناء العمليات الحربية.

ـ ويصدر رئيس مجلس الوزراء أو وزير الدفاع (بحسب الأحوال وبعد التحرى وإستظهار القوانين التى يغلب معها الهلاك) قرار بأسماء المفقودين الذين آعتبروا أمواتا فى حكم الفقرة السابقة ويقوم هذا القرار مقام الحكم بموت المفقود.

ـ وفى الأحوال الأخرى يفوض تحديد المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضى على ألا تقل عن أربع سنوات، وذلك بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود أو ميتا كما نصت المادة (٢٢) من نفس القانون على أنه (عند الحكم) بموت المفقود أو قرار رئيس مجلس الوزراء أو قرار وزير الدفاع باعتباره ميتا على الوجه المبين فى المادة السابقة تعتمد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بسن ورثته الموجودين وقت صدور الحكم أو نشر القرار فى الجريدة الرسمية كما ترتب كافة الآثار الأخرى .

الثانية : حالة عدم غلبة الهلاك :

ـ هذه الحالة يفوض أمر المدة التى يحكم فيها بموت المفقود إلى القاضى بعد التحرى عنه بكافة الطرق الممكنة المفرقة ما إذا كان حيا أو ميتا وذلك فى الحالات التى ينقطع فيها خبر المفقود فيما ظاهره السلامة (كما لو خرج فى تجارة أو فى طلب العلم والسياحة) فهؤلاء وأمثالهم يفرض القانون أمر تحديد المدة القاضى ، حيث يحكم بموت المفقود منهم إذا مضت مدة لا يعيش مثله إلى غايتها، والغالب فى رأى الفقهاء اعتبار ست التسعين حدا أقصى لذلك.

ـ **حالة المفقود طوال مدة فقده :** يخضع لما تقضى به الأحكام الشرعية من أن المفقود يعتبر حيا فى حق الأحكام التى تضره، وترتب على ثوبت موته ويعتبر ميتا فى حق الأحكام التى تنفعه ونفى غيره وترتب على ثبوت حياته.

ويترتب على ذلك : أن مال المفقود لا يوزع على ورثته ولا ترفع عنه النفقه الواجبة عليه فيمن يحوله كزوجته وأولاده، **ذلك** أن تقسيم التركة على الورثة ورفع النفقة أحكام تترتب على الوفاة، فلا يجوز أن تطبق على المفقود لاحتمال كونه حيا. **ومقتضى ذلك أيضا** ألا يفرق بينه وبين زوجته إلا إذا تتورث من بعده عنها ولو كان له مال نستطيع الانفاق لمادة ١٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩م) وذلك خوفا على نفسها من الفتنة وطلبا لحقها فى الفقه **ومن ناحية أخرى** فإن المفقود لا يؤمن أحدا ممن مات من آقارب ولا يستحق بالفعل ما يوصى به له، **لأنه** يعتبر ميتا بالنسبة لهذه الأحكام التى يشترط لها التحقق من حياة صاحبها وقت وجوبها فاعتبار المفقود حيا فى الحالات الأولى قصد به إبقاء ما كان على ما كان أى أنه يصلح على البقاء ما كان قائما من الحقوق ولكن هذا لافتراض لا يصلح سببا لاكتسابه حقوقا جديدة .

ومتابعات الإحتياط : فإن أحكام الشريعة الإسلامية تقضى بأن للمفقود من التركة بقدر ثم رسبه الذى يستحقه لو كان حيا وكذلك يحفظ ما أوصى له به (مادة ٤٥ منقول).

أثر الحكم بموت المفقود : متى يحكم بموت المفقود فإنه يعتبر ميتا من تاريخ صدور الحكم بالنسبة لما له، أما بالنسبة لمال غيره، فانه يعتبر ميتا من تاريخ الوفاة وبناء على ذلك يرد نصيبه الذى حجز له فى الإرث إلى من يستحقه من

الورثة وقت موت مورثه وكذلك الوصية ترد إلى ورثة الموصى وإنسحاب الحكم على الماضى بالنسبة للإرث وغيرهما وهو رأى أبى حنيفة ومالك رضى الله عنهما ولو أخذ قانون الميراث فى المادة (٤٥) التى تقضى بأنه وقف المفقود من تركه مورثه نصيب فيها، فانه ظهر حيا أخذه وأن حكم بموته رد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه.
ـ أما أمواله فتعتبر تركة من يوم الحكم بموته وتقسم هذه التركة بين ورثته الموجودين وقت الحكم، وكذلك تعتد زوجته عند الوفاة ما لم تكن قد طلقت منه قبل ذلك خلعا بعد إنقضاء العدة أن تتزوج بمن تراه مناسبا لها إذا تقدم طالبا يدها

ـ ظهور المفقود والمحكوم بموته حيا :

إذا ظهر المفقود المحكوم بموته حيا فإن فإن شخصيته تعود إليه ويترتب على هذا العود آثار لا تهز بالغير سواء أكان ذلك يتعلق بزوجته أم بأمواله:

بالنسبة لزوجته: فأنها إذا كانت أم تتزوج فأنها تظل على ذمته أما إذا كانت قد تزوجت فإن فى الأمر تفصيلا:

ـ فإذا كان الزوج الثانى قد عقد عليها ولم يدخل بها فإنها تعود لزوجها الأول ويقضى بفسخ العقد لأنه ظهر بطلانه

ـ أما إذا تزوجها وهو يعلم بحياه زوجها الاول فانها ترد الي الاول لسوء نيه الزوج الثاني او كان العقد عليها في فتره عدتها

ـ أما اذا كان الزوج الثاني حسن النيه اي لايعلم بحياه المفقود فدخل عليها ولم يكن قد عقد عليها خلال العده من الزوج الاول فانه تكون له وهذا رأي الحنابله مع خلاف في بعض التفصيلات

بالنسبه لامواله : اذا اعاد المفقود فانه يسترد:

ـ مابقي من امواله التي قسمت بين ارثته تحت ايدي هؤلاء الورثه

ـ مايوجد من استحقاقه في ارث مورثه في ايدي ورثه هذا الاخير

ـ ما يوجد من الوصيه في ايدي ورثه الموصي

أما ما استهلكه هؤلاء من هذه الاموال او ماتصرفوا فيه فانهم لا يسالون عنه في مواجهت من كان مفقودا لأنها قد الت اليهم بسبب شرعي وهو حكم القاضي

ـ ظهور المفقود والمحكوم بموته حيا :

إذا ظهر المفقود المحكوم بموته حيا فإن فإن شخصيته تعود إليه ويترتب على هذا العود آثار لا تهز بالغير سواء أكان ذلك يتعلق بزوجته أم بأمواله:

بالنسبة لزوجته: فأنها إذا كانت أم تتزوج فأنها تظل على ذمته أما إذا كانت قد تزوجت فإن فى الأمر تفصيلا:

ـ فإذا كان الزوج الثانى قد عقد عليها ولم يدخل بها فإنها تعود لزوجها الأول ويقضى بفسخ العقد لأنه ظهر بطلانه

ـ أما إذا تزوجها وهو يعلم بحياه زوجها الاول فانها ترد الي الاول لسوء نيه الزوج الثاني او كان العقد عليها في فتره عدتها

ـ أما اذا كان الزوج الثاني حسن النيه اي لايعلم بحياه المفقود فدخل عليها ولم يكن قد عقد عليها خلال العده من الزوج الاول فانه تكون له وهذا رأي الحنابله مع خلاف في بعض التفصيلات

بالنسبه لامواله : اذا اعاد المفقود فانه يسترد:

ـ مابقي من امواله التي قسمت بين ارثته تحت ايدي هؤلاء الورثه

ـ مايوجد من استحقاقه في ارث مورثه في ايدي ورثه هذا الاخير

ـ ما يوجد من الوصيه في ايدي ورثه الموصي

اما ما استهلكه هؤلاء من هذه الاموال او ماتصرفوا فيه فانهم لا يسالون عنه في مواجهت من كان مفقودا لأنها قد الت اليهم بسبب شرعي وهو حكم القاضي

Remove Watermark Now

المطلب الثاني
هويه الشخص الطبيعي

هويه الشخص القانونيه تتحد ذاتيا باسمه الذي يحمله كما تتحدد ولائيا بحالته الدوليه او العائليه او الوطنيه التى يتحدد من خلالها جنسية الشخص وقرابته وموطنه، ونعرض لهذه الأمور فى ثلاثة فروع :

الفرع الأول : حق الشخص فى تمييز ذاته

الحق فى الاسم:

ـ الحق فى إتخاذ الإسم يمثل حقا شخصيا للإنسان فى تمييز ذاته على نحو يتحدد من خلال كيانه عن كيان غيره من الناس، ويمكن أن يعرف حق تمييز الذات من خلال ما درج عليه النزاح فى بيانه لاسم الشخص الطبيعى.

ـ ومن الثابت أن لكل شخص الحق فى أن يتميز بشخصه عن الأشخاص الآخرين ولما كان هذا لا يتم إلا عن طريق الاسم، كان لكل شخص الحق فى أن يكون له إسم، وكان حق الإنسان فى أن يكون له إسم من الحقوق التى تتصل بشخصه والتى لا تقدر بمال

ـ الاسم هو مظهر الحياة الأدبية والمادية للشخص فى كل علاقاتها العائلية والإجتماعية كما أنه علامة الإنسان التى يتميز بها فى حياته العامة والخاصة، بل إنه يعد عنصرا من عناصر الشخصية، يجوز تقدمه بالأشياء أو جعله محلا للتعامل

ـ إنه علامة رمزية على المواهب الشخصية من ذكاء وإستقامة وشرف ومهارة وعلى مركز الشخص باعتباره مواطنا، يكتب حقوق المواطنه، ويتحمل بالتزاماتها.

مضمون حق الأنسان فى تمييز ذاته: يتميز حق الأنسان فى تمييز ذاته باسمه الذي يميزه عن غيره يسمي بالاسم المدني ويتكون الشخص المدني من عنصرين

ـ الاسم الشخصي ـ اللقب

الاسم الشخصي : هو الذي يعين به الشخص تعينا ذاتيا خاصا ، ويكون اختيار الاسم لمن له الولايه علي الطفل ، فان لم يكن له ولي كان اختيار الاسم واجب علي القائمين علي الجهه التي تلقته اول ولادته

ـ وقد حرصت بعض القوانين الاجنبيه علي ان يكون الاسم لا يعرض صاحبه للسخريه او يشكك في اصله كما حظرت ان يطلق علي الشخص اسماء مضحكه او مخله للحياء او النظام العام والشعور الديني او الوطني او يطلق علي من لا يعرف ابائهم اسماء تدل علي ذلك (واعطت النيابه العامه في مثل تلك الاحوال الحق في تغير الاسم)

ـ في مصر نصت الماده ٢١ علي انه (لا يجوز اشتراك اخوين او اختين من الاب في اسم واحد كما لا يجوز ان يكون الاسم مركبا او مخالفه للنظام العام او احكام الشرائع السماويه)

ومن تلك الاحكام التي لا يجوز مخالفتها ان يكون:

الاسم جنس لا يقر به صاحبه أو موجبا لعبادة غير الله سبحانه أو متجاوزا للأحكام الشرعية فى إثبات النسب بأن ينسب مولودا لغير أبيه أو والدا لغير ولده

ـ ويجوز تغيير الاسم القبيح إلى اسم حسن إقتداء بفعل النبى ﷺ

ـ ومسئولية التسمية تقع على عاتق من يجب عليه التبليغ إلا إذا كان فيه حرج (بأن كان الوالدين من المحارم أو كان المولود من غير زوج الوالدة أو كان الزوج غير مسلم وجاء مولود من غير زوجته الشرعية)، سواء كانت الولادة قبل الزواج أو بعد فسخه (مادة ٢٧) من القانون ١٤٣ لسنة ١٩٩٤

اللقب : هو اسم العائلة

لاحظ أن: القانون المدنى المصرى الجديد قر فرض على كل شخص أن يتخذ جانب إسمه لقبا يميزه حيث إن الاسم وحده لا يكفى للتميز وهذا النظام جديدا أتى به المشرع المصرى

ـ ولما كان نظام الألقاب نظاما مستحدثا كان من المهم إصدار تشريع خاص ينظم كيفية إكتساب الألقاب وتطويرها.

ـ كما نص القانون على أن لقب الشخص يلحق بأولاده وعلى هذا فالطفل الشرعى، يكتسب بمجرد ولادته لقب أبيه ويحصل هذا الاكتساب وفقا لحق الدم لا لحق الوراثة لأن الطفل يكتسب اللقب حال حياة والده لا بعد وفاته فحسب

ـ وبناء على ذلك فان الشخص يتكون كاملا بصورتين هما ذكر (اسمه واسم ابيه واسم جده) أو (اسمه واسم أبيه ولقبه) ويكون كل واحد من هذين الطريقين معبر عن شخصيته تعبيرا قانونيا صحيحا

pdfelement

Remove Watermark Now

ـ والقاعدة العامة في القانون : أن الاسم واللقب لا يقبلان التغيير بمحض ارادة الشخص، خلافا لما كان عليه الحال فى القانون الرومانى حيث كان للأفراد فى هذا الصدد حرية واسعه

ـ نص القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٩٤على الاجراءات التى يجب اتباعها عند تغيير الإسم أو تصحيحه فلا يتم ذلك إلا بقرار من وزير الصحة بعد موافقته لجنة خاصة وبعد النشر والإعلان عن طلب التفسير

ـ نظمت المادة (٤٦) من قانون الأحوال المدنية تشكيل اللجنة المختصة بتصحيح قيود الأحوال المدنية من المحامى العام للنيابة الكلية بالمحافظة ومدير الأحوال المدنية بالمحافظة ومدير الشئون الصحية بالمحافظة وحددت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور كيفيه عملها وإختصاصها.

صور التعدى على حق الإنسان فى إسمه :

ـ لصاحب الاسم أن يستخدمه فى كل مظاهر نشاطه مثل أى حق آخر من حقوق الشخصية، ومن ثم يكون له أن يطلب إلى القضاء حماية إسمه ضد من ينازعه فيه بلا مبرر وضد من يستغله بدون حق

ـ نصت على ذلك المادة ٥١ من التقنين المدنى الجديد (لكل من نازعه الغير فى إستعمال إسمه بلا مبرر ومن إنتحل الغير إسمه بدون حق أ ن يطلب وقف هذا الإعتداء مع التعويض عما يكون قد اعتمد من ضرر)

ويبدو من هذا النص أن التصدى على حق الإنسان فى إسمه يكمن فى منازعته على هذا الإسم من جانب الغير وذلك بإستعماله فى منازعة رسمية بعمل قضائى أو غير قضائى كإنتحال الإسم مثلا وسواء كانت بقول أو بفعل أو إمتناع

ـ ولا يحتاج التعدى فى تلك الحالات إلى حسن أو سوء نية الغير الذى يتنازع فى إستعمال الإسم، إنما يكفى لحصول التصدى أن تكون ثمة منازعة فى إستعمال الاسم وذلك يفرض وقف الأعمال المنازعة على الإسم فى الحاضر والمستقبل.

ـ كما يتحقق التعدى على الإسم بإنتحاله من الغير دون حق وذلك بأن يستعمل الغير نفس الاسم بدون حق

ـ يخرج من تلك الحالة إستعمال الشخص لإسمه مستفيدا من تشابه إسمه مع إسم غيره بحيث يحدث غموضا لحقيقة شخصيته أو فى إنتمائه إلى عائلة معينة لأن هذا لا يعتبر إنتحالا لإسم الغير وإن كان هذا الطريق لا يمنع من وجود المسئولية (لا بسبب إنتحال الإسم، ولكن للتشابه الذى يتضمن فى النهاية ضرر بصاحب الاسم المتشابه مع غيره)لا سيما إذا تعمد صاحب الإسم المتشابه إخفاء الحقيقة على الناس فإنه قد يكون بذلك مرتكبا لجريمة النصب أو التدليس

ـ **ومن صور التعدى أيضا:** أن يقع الإنتحال بقصد إطلاق الإسم على شخص ليس له ، (حتى ولو كان هذا الشخص غير المنتحل) فإذا إستعمل شخص إسم غيره لإطلاقه على (شخصية مضحكة أو على منتجات صناعية، أو على حيوانات أو لإستعماله فى رواية أو جرائة هزيلة بحيث يترتب على ذلك ضرر بسمعة أو شرف صاحب الإسم) فإن المسئولية تقع عليه فى تلك الحالة وسبب الحماية هنا: ليس إنتحال الإسم وإنما هو التصدى على الشرف والسمعة

ـ وتسرى هذه الأحكام على الإسم الحقيقى والإسم المستعار

لا يشترط الضرر لحماية الحق فى الاسم فالحق فى الاسم يجب أن يحمى لذاته وبصرف النظر عن حدوث اوعدم حدوث ضرر عن هذا الإستعمال

إن إشتراط حصول الضرر من إستعمال الإسم لإمكان رفع دعوى حمايته ينطوى على : إنكار الحماية المقررة لحق الإنسان على إسمه بإعتباره حقا قائما بذاته وعنصرا لتمييز الشخص، الأمر الذى يترتب عليه أن يظل صاحب الأسم مكتوف اليدين أمام إنتحال الغير لإسمه وذلك لمجرد أنه لا يستطيع أن يثبت وجود الضرر

ـ وهذا يتعارض مع طبيعة حق الشخصية الذى يعتبر مجرد الإعتداء عليه إعتداء على حق الشخص فى تمييز ذاته، ذلك الحق الذى يجب أن يحمى بدون توقف للحماية على خطر إحتمالى أو حقيقى.

ـ وقد قيل (إن لصاحب المنزل أن يطرد منه ذلك الغريب الذى أقام بالمنزل وهو خال من أهله حتى ولو لم يترتب على إقامته ضرر، بل حتى إذا ترتب الإقامة مصلحة للمالك كحراسة المنزل وتهويته).

ـ وقد سار القانون المدنى المصرى على وقف هذا الإتجاه فلم يشترط لحماية الحق فى الإسم وجود الضرر سواء فى ذلك حالة المنازعة فى إستعمال الإسم بلا مبرر، أو حالة إنتحال الغير للإسم بغير حق.

ـ فأجاز لكل من نازعة الغير فى إستعمال إسمه بلا مبرر ولمن إنتحل الغير إسمه دون حق أن: يطلب وقف هذا الإعتداء مع التعويض عما يكون قد لحق من ضرر ودل على ذلك أن القانون بعد أن أعطى لصاحب الإسم الحق فى أن يطلب وقف الإعتداء أعطاه كذلك الحق فى أن يطلب التعويض عما يكون قد لحق من ضرر

ـ ووجه الإستدلال أنه إذا لم يكن هناك ضرر فليس له الحق فى أن يطلب تعويضا، لكن لا شك أنه له الحق فى طلب وقف الإعتداء سواء أوقع لصاحب الإسم ضرر أو لم يقع

Remove Watermark Now

- أما إشتراط الضرر فهو لإمكان الحكم بالتعويض لا لوقف الاعتداء فهذا الأخير جائز طلبه فى جميع الأحوال دون توقف على شرط حصول الضرر

حالة الشخص الطبيعى :

تتحدد من خلال إنتمائه إلى دولة معينة أو أسرة أو دين معين وتخصص لكل موضوع غصنا

الغصن الأول : الجنسية الأصلية

حالة الشخص الأصلية تتحدد وفقا لآحد مبدأين أو وفقا لهذين المبدأين معا:

- **المبدأ الأول :** فيتمثل فى رابطة الدم التى تعتمد من ولادة الشخص من أهل يتمتع بجنسية أبيه بالولادة حتى ولو تمت علي أرض دولة أخرى

- **المبدأ الثانى :** فيتمثل فى رابطة الإقليم وتتحقق تلك الرابطة بولادة الشخص على إقليم الدولة سواء ولد لأب يحمل جنسيتها أو لا يحمل جنسيتها

- والجنسية المصرية تثبت أصلا على أساس رابطة الدم الناشئة عن ميلاد الشخص من أب مصرى، وهى لا تثبت على أساس رابطة الإقليم وحدها، إلا إذا ولد الشخص لأبوين مجهولين (مادة ٢ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٧٥).

تنازع الجنسيات

تختلف قوانين الدول وانظمتها فى الاسس التى تقيم عليها تنظيم الجنسية، وقد نتج عن هذا الإختلاف أن يجد بعض الآشخاص آنفسهم بلا جنسية أو تتعدد جنسياتهم

- وقد حرصت الدول فى تشريعاتها على أن تتفادى بقدر الإمكان هذه الحالات، أو تعالج آثارها بما يجعل مخرجا من فقد الجنسية

والراجح فى الفقه : أنه فى موضوع تنازع القوانين يطبق على عديمى الجنسية قانون موطنهم بدلا من قانون الجنسية (بالنسبة لآحوالهم الشخصية مثلا) إلا إذا تعددت جنسية الفرد فقد نصت المادة (٢٥ مدني) **على أنه** :

(١) يعين القاضى القانون الذى يجب تطبيقه فى حالة الأشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية، أو الذين لهم جنسيات متعددة فى وقت واحد .

(٢) على أن الأشخاص الذين تنسب لهم فى وقت واحد بالنسبة إلى مصر الجنسية المصرية وبالنسبة إلى دولة أجنبية أو عدة دول أجنبية جنسية تلك الدول فالقانون المصرى هو الذى يجب تطبيقه .

أهمية الجنسية

لتحديد الحالة الدولية للشخص أهمية كبرى وذلك لإختلاف مركز الأجانب عن مركز المواطنين ليس فقط من حيث تولى الوظائف والمناصب العامة والحقوق السياسية التى تقتصر على المواطنين فليس للأجنبى حق الانتخاب وليس له تولى الوظائف العامة إلا فى حالات إستفتائه كما يحظر القانون على الأجانب تملك السفن المصرية، ولا يسمح لهم إلا بنسبة معنية من أسهم الشركات الصمرية وملكية أسهم شركات التأمين والبنوك والوكالات التجارية كما يحظر عليهم القانون تملك الأراضى الزراعية إلا فى حالات إستثنائية ومن ثم تبدو أهمية الجنسية في حياة الإنسان.

الحالة العائلية

يتحدد بناء الحالة العائلية للشخص على أساس صلة القرابة :

أولا: قرابة النسب :

يقصد به صلة الدم التى تربط بين من يجمعهم أصل مشترك، وهذا ما عبرت عنه المادة (٢٤مدنى) بقولها (يعتبر من ذوى القربى كل من يجمعهم أصل مشترك وهذه القرابة ، قد تكون : مباشرة أوغير مباشرة (قرابة حواشى) .

القرابة المباشرة : تتمثل فى صلة ما بين الأصول والفروع فلا يكفى لتحقيق هذه القرابة المباشرة أن يجمع بين الشخصية أصل مشترك، وإنما يلزم أن يكون أحدهما أصلا للآخر ويكون هذا الآخر فرعا له مثل صلة الإبن بأبوه، وصلة الحفيد بجده أو جدته .

كيفية حساب درجة تلك القرابة : قد بينت المادة (٣٧ مدنى) كيفية حساب تلك درجة القرابة المباشرة أى درجة القرابة، بين الأصول والفروع بقولها يراعى فى حساب درجة القرابة المباشرة إعتبار كل فرع درجة عند الصعود للأصل بخروج هذا الأصل) فإذا أردنا حساب القرابة بين الجد وإبن إبنه أوجدناها درجتين إذا يحسب إبن الإبن بدرجة، ثم الإبن بدرجة فيكون المجموع درجتين إنما الجد هو الأصل فلا يدخل فى الحساب ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة عن طريق حساب الفواصل بسبب الأصول والفروع، فبين إبن الإبن والإبن درجة ثم بين الإبن والجد درجة فيكون المجموعة درجتين .

pdfelement

Remove Watermark Now

قرابة الحواشى : وهى القرابة القائمة بين المتفرعين من سلسلة متعددة لا سلسلة واحدة أو هى القرابة بين أشخاص لم ينزل بعضهم من بعض مباشرة ولكن يجمعهم أصل مشترك وقد نصت المادة (٣٥ مدنى) (قرابة الحواشى هى الرابطة بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعا للآخر) .

فهى تفترض وجود كل من القريب على عمود نسب خاص ويجتمعان عند الأصل المشترك، وعلى ذلك يعتبر من الحواشى الأخوة والأخوات، والأصل المشترك بينهما هو الأب والأم .

كيفية حساب درجة تلك القرابة : قد بينت المادة (٢٦ مدنى) كيفية حساب تلك القرابة بقولها وعند حساب درجة الحواشى تعد الدرجات صعودا من الفرع الأصل المشترك ثم نزولا منه إلى الفرع الآخر ومنها عدة أصول المشترك.

تطبيقا لهذا : يكون بين أولاد العم أربع درجات، فإبن العم يحسب درجة وأبوه درجة أما الجد وهو الأصل المشترك فلا يحسب فيكون المجموع درجتين من جهة وبالمثل هناك درجتان من الجهة الأخرى فيكون المجموع أربع درجات من درجة القرابة بين أولاد العمومة، وهى أيضا كذلك بين أبناء الخالة كما يكون الأخوة أقارب من الدرجة الثانية وقرابة الولد بصمة من الدرجة الثالثة كذلك القرابة بين العمة والخال والخالة.

ثانيا : قرابة المصاهرة:

هى العلاقة التى تقوم بسبب أحد الزوجين وزثارب الزوج الآخر قد نصت المادة (٢٧ مدنى) على أن أقارب أحد الزوجين يعتبرون فى نسب القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر فكان الأسرة تشتمل إلى جانب الأقارب عن طريق النسب أو الدم الذين سبق ذكرهم من أقارب الزوج الآخر، أى أصوله وفروعه وحواشيه، أينما فالزوج مرتبط بأقاربه هو برابطة النسب ويرتبط بآقارب زوجته برابطة المصاهرة ولذا يعد من آقارب الشخص والد زوجته رأسا، وأخواتها وأخوالها وأعمامها وخالها وخالتها وفروع هؤلاء جميعا.

درجة قرابة الزوجة بزوجته : يلاحظ أن درجة القرابة مثلا بين الزوج وزوجته وكل واحد منها فى نفس منزلة الشخص الآخر أو هما معا، نفس واحدة كما قال الله تعالى ﴿ يا أيها الناس إتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجهامنهما رجالا كثيرا ونساء﴾ ففى الآية إشارة إلى أن الزوج والزوجة يعتبران أن نفسا واحدة فى درجة القرابة ومنها تتفرع قرابة الفروع بدرجة متساوية لكل منهما أو من ثم تكون درجة القرابة بينهما هى درجة الصفر ويكون الزوج أقرب لزوجته من أبيها وأمها لأن ما بينه وبين زوجته من القرابة وإن كانت زوجته أولى وواحدة إلا أن ما بينه وبين زوجته من القرابة، المكتسبة بعقد الزواج سببا للعلاقة بين الزوج والزوجة تجعلها أقرب إلا من أبيه وأمه، كما يجعله أقرب إليها من أبيها وأمها، يكون حق كل منهما على الآخر مقدما ومقدرا وفقا لعذر الإعتبار من درجة القرابة بينهما ويلاحظ أن أقارب الزوج لا يدخلون فى أسرة أقارب الزوجة بل يدخلون فقط فى أسرة الزوجة هى نفسها كما أن أقارب الزوجة لا يدخلون فى أسرة أقارب الزوج بل فى آمرة الزوج نفسه فقرابة المصاهرة لا تربط بين أقارب الزوجين بل من ترتبط بين أقارب أحد الزوجين والزوج الآخر فلا قرابة بين شقيق الزوج ووالد الزوجة أو أمها .

فتجب درجة القرابة فى المصاهرة، كما تحسب فى قرابة النسب تماما وقد نصت على ذلك المادة (٣٧ مدنى) بقولها (أقارب كل واحد الزوجية يعتبرون فى نفس القرابة والدرجة بالنسبة إلى الزوج الآخر) .

١ **آثار قرابة المصاهرة :**

من المقرر أنه ليس هناك توارث بين الأصهار كما أن ليس هناك إلتزام بالنفقة على زوجة الأب إلا إذا كان الأب معيرا وأساس هذا الإلتزام قرابة الأب وليس المصاهرة ولذلك فإن الأب إذا مات فإن هذا الإلتزام ينقضى لكن العلاقة المصاهرة أثرها من ناحيتين هما تحريم الزواج بأقارب الزوجة .

- يحرم على الزوج أن يتزوج بأقارب زوجته وهم أصول الزوجة فلا يحل للزوج أن يتزوج بأم الزوجة وإن لم يكن قد دخل بها .

لقول الله تعالى فى آية المحرمات (وآمهات نسائكم....) والبنت المعقود عليها من نساء الزوج فتحرم أمها ولذلك يقرر الفقهاء أن العقد على البنات يحرم الأمهات فإن الدخول بالأمهات يحرم البنات لقول الله تعالى (وربائبكم اللاتى فى جحوركم من نسائكم اللاتى دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم) فجهل الدخول بالأم شرطا لتحريم الربيبة وهى إبنتها التى فى حجر زوجها، وهى لا تكون كذلك إلا إذا كان قد دخل بأمها، ولم يجعل ذلك شرطا فى حالة البنت وإقتصر النص على مجرد ذكر أمهات النساء دون إشتراط الدخول بهن إقتصر النص على مجرد ذكر أمهات النساء دون إشتراط الحق بهن وأن كن بالعقد محلا لذلك ومن ثم فلا يحل للزوج أن يتزوج بفروع زوجته التى دخل بها كما تحرم زوجة الفرع وتحرم زوجة الأصل .

أهمية الحالة العائلية : لتحديد حالة الشخص العائلية، حساب درجة قرابته أهمية من ناحيتين فمن ناحية : تكون الحالة العائلية مناطا لتقرير بعض الحق والسلطان كحق الإرث وحق النفقة وحق التعويض عن الضرر الأدبى فى القضايا

Remove Watermark Now

التى يورث محلها والتى تقوم على التقفى بالإضافة إلى أن القرابة قد تكن مانعا من موانع الزواج أو موانع الزسماع القاضى للدعوى إذا كان قريبا أو صهرا لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة كما قد يكن لها أثر فى بعض الحقوق القاننونية مثل إعتداد عقود الإيجار وقد يكون لها أثر ضار كما فى دولة معنية من الأفعال المتبقية أو الأحكام المساة والسمعة والمكانة وهو ظلم يخالف قول الله تعالى (ولا تزر وازرة وزر أخرى) يتعين عدم الإعتداء بذلك عنذ تقييم الشخص فى حالة الوظائف العامة أو المناصب القيادية.

النوع الثالث موطن الشخص الطبيعى :

يرتبط الشخص داخل إقليم الدولة التى ينتمى إليها بجنسيته أو خارجه بمكان معين يطلق عليه الموطن، من يمكن أن يرجع إلى قيد وتحدد على أمامه الأوضاع القاننية المتعلقة بعلاقاته . إذا الموطن فى المكان الذى يجائز فيه الإنسان أعماله ونشاطه عادة .

أهمية الموطن :

لموطن الشخص أهميته بالنسبة له ولغيره وتقتصر هذه الأهمية عادة فى عدة وجوه منها :

أولا : أن الإعلانات القضائية أو الاخطارات القانونية توجه إلى الشخص فى موطنه ويعتبر عيه جعل الإعلانات مفترضا حتى ولو لم يكن موجودا فى موطنه ومن توجيهها .

ثانيا : يتحدد مكان الوفاء بالإلتزامات فى بعض الحالات على أساس موطن المدين بالإلتزام

ـ وقد نصت المادة (٣٤٧ مدنى) على أن الإلتزامات التى يكون محلها شيئا غير معين بالذات يجب الوفاء بها فى المكان الذى يوجد فيه موطن المدين وقت الوفاء.

ثالثا : يتحدد الإختصاص اقضائى فى صعف الحالات على أساس وطن الشخص وقتها على ذلك المادة (٤٩ مرافعات بقولها الدعاوى الشخصية يكون النظر فيها من إختصاص المحكمة الواقع فى دائرتها موطن المدعى عليه.

رابعا : فى بعض حالات تنازع القوانين . يتحدد القانون الواجب التطبيق فى حالات تنازع القوانين، يتحدد القانون الواجب التطبيق فى حالة تنازع قوانين عدة دولة فى حكم علاقة ذات عنصر أجنبى على أساس الموطن

ـ قد نصت على ذلك المادة (١٩ مدنى) فقررت أن (اإلتزامات التعاقدية عليها قانون الدول التى يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين إذا نما موطنا ما لم يتفق على غير ذلك

خامسا : كما يقضى القانون التجارى بأن الإختصاص يشهر إفلاس التاجر يكون للمحكمة التى يتبعها موطن التاجر المراد شهر إفلاسه (مادة ١٩٧ تجارى)

سادسا : يلتزم القانون على سبيل الاستثناء مباشرة بعض العقود فى الموطن، فعقد الزواج يجب أن يضم توفيقه أمام المأذون الذى يقع فى دائرة محل إقامة الزوجة والطلاق يجب أن يوصف صدوره أمام المأذون الذى يقع فى دائرة موطن الزوج.

أنواع الموطن : قد يوجد للشخص بجانب موطنه العام الذى يتعد به فيما يتعلق بعلاقته القانونية ـ بوجه عام ـ موطن خاص ينعقد الإختصاص .

ـ وهؤلاء الأشخاص هم عديمو الأهلية وناقصوها والمفقود والغائب وموطن هؤلاء موطن من ينوب عنهم قانونا (مادة ١/٤٢ مدنى) وحكمة ذلك رعاية مصلحة القصر والمحجوزين بوجه عام ، لأنهم لا يباشرون بأنفسهم تصرفاتهم القانونية وإنما يقوم بتلك التصرفات ما ينوب عنهم قانونا وليس من المعقول أن يخاطب هؤلاء فى مكان إقامتهم بل فى مكان من ينوب عنهم، لأنه الإلتجاء إليهم غير مجد لعدم قدرتهم على مباشرة أعمالهم.

ثانيا : الموطن الخاص : إلى جانب الموطن العام ، هناك الموطن الخاص وقد نصت المواد (٤١ ، ٤٢ /٢ ، ٤٣) على حالات ثلاث يكون للشخص موطن خاص بجانب الموطن العام وهى :

(١) موطن الأعمال أو الموطن التجارى أو الحرفى (مادة ٤١)

(٢) موطن القاصر المأذون له بالإدارة (مادة ٤٢ ، ٢)

(٣) الموطن المختار (مادة ٤٣)

وبذلك يبدو أن للموطن الخاص ثلاث حالات

الأولى : موطن الأعمال : (الموطن التجارى أو الحرفى) وقد نصت المادة (٤١ مدنى) على أنه يعتبر المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة موطنا بالنسبة إلى إدارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة أو الخرفة ويبدو من هذا النص أن التجار وأصحاب الحرف لهم موطن خاص بالأعمال المتعلقة بتجارتهم أو حرفتهم أما ما عدا ذلك من أعمالهم فإنهم يخاطبون بشأنه فى موطنهم العام ولا يثبت للعمال والموظفين موطن خاص بعملهم.

الثانية : الموطن الخاص ببعض أعمال ناقى الأهلية :

كما تنص المادة (٤٢،٢ مدنى) على أنه "يكون للقاصر الذى بلغ ثمانى عشرة سنة ومن فى حكمه موطن خاص بالنسبة إلى الأعمال والتصرفات التى يعتبره القانون أهلا لمباشرتها ولئن كان هذا النص لم يذكر سوى القاصر الذى بلغ ثمانى

Remove Watermark Now

عشرة سنة ومن فى حكمة فإن من المسلم به أن حكمة يمتد إلى القاصر الذى لم يبلغ ثمانى عشرة سنة من باب أولى، وذلك بالنسبة للأعمال والتصرفات التى يعتبره القانون أهلا لمباشرتها بحيث يكون له موطن خاص بهذه الأعمال، هو المكان الذى يفهم فيه عادة وذلك بجانب موطنه العام المعتبر قانونا وهو موطن ذاتية القانونى.

الثالثة : الموطن المختار :

كما يجوز للشخص أن يختار موطنا خاصا لمباشرة عمل معنى من أعماله، أو نشاط محدد من أنشطته كمكتب أحد المحامين (مثال) وتقضى المادة (٤٣ مدنى) أن يكون الموطن المختار ثابتا بالكتابة وهذا الموطن، يكون محددا لتنفيذ عمل معين أو مباشرة نشاط محدد كموطن لكل ما يتعلق بهذا العمل أو النشاط بما فى ذلك إجراءات التنفيذ الجبرى، وذلك ما لم يشترط صراحة قصر الموطن على أعمال معينة .

أهلية الشخص الطبيعى

تعرف الأهلية لغة : بأنها صلاحية الشخص لتولى أمر معين أو هو مستحق له بسبب تأهيله ومنه إستأهل الشىء أى إستوجبه وإستحقه

وفى إصطلاح الفقهاء تعرف الأهلية بأنها : صلاحية للشخص لأن تثبت له حقوق وتتعلق به واجبان ولأن يباشر بنفسه الأعمال القانونية والقضائية المتعلقة بهذه الحقوق .

ويبدو من هذا التعريف أن هناك نوعين من الأهلية

ـ أهلية الوجوب **ـ وأهلية الآداء**

أهلية الوجوب : تتمثل فى صلاحية الشخص لا تثبت له حقوق ولا أن تقرر عليه واجبات وأهلية الوجوب بحسب الأصل يتساوى فيها جميع الناس لأنهم جميعا متساوون فى التمتع بالحقوق وإستثناء قد تكون هذه الأهلية مقيدة بالنسبة لبعض الحقوق وذلك كالجنين ليس له إلا أهلية وجوب ناقصة كما أن الأشخاص قد يختلفون فى مدى تمتعهم بالحقوق تبعا لإختلاف حالتهم السياسية والمدنية وإذا كان الأصل أن الإنسان بمجرد ولادته تثبت له أهلية إكتساب الحقوق وتعمل الإلتزام فإنه لا تثبت له أهلية مباشرة التصرفات القانونية التى تؤدى إلى إكتساب الحقوق والتحمل بالإلتزامات لأن هذه الأخيرة تشكل الأداء .

أهلية الأداء : فتتمثل فى صلاحية الشخص لصدور العمل القانونى منه على وجه يعتد به ويبدو من هذا التعريف أن أهلية الأداء قاصرة على الأعمال القانونية ولا تمتد إلى سائر الوقائع القانونية لأن القانون هو الذى يرتب الأثر على فعل الشخص سواء كان فعله خطأ يلزمه بالتعويض (مادة ١٦٣ مدني) أوفعلا نافعا يثبت له بمقتضاه الحق فى التعويض على من أثر بفعله مادة (١٧٤ مدنى) والقانون هو الذى يرتب الأثر فى كلتا الحالتين .

العمل القانونى أو التصرف القانونى: هو إتجاه إرادة الشخص إلى إحداث أثر قانونى معين فيتحقق هذا الأثر نتيجة لإتجاه الإرادة إليه وذلك كما فى عقد البيع وعقد الإيجار وعقد الوصية وسائر العقد ولذلك يقال : إن العمل القانونى هو الإرادة ذاتها.

وأهلية الأداء يمكن أن تختلط بالولاية كما يمكن أن تختلط باصطلاح الذمة ونود أن نبين الفوارق بين الأهلية وهذين الإصطلاحين .

الأهلية والولاية

ـ أهلية الأداء كما رأينا تتمثل فى قدرة الشخص على مباشر الأعمال القانونية لحساب نفسه ولمالكه أما

ـ الولاية فهى سلطة مقررة للشخص تجعله قادرا على القيام بأعمال قانونية تنفذ فى حق الغير فتكسبه حقا وتحمله بإلتزام وذلك مثل القاصر فإنه لا يستطيع أن يباشر كل الحقوق ولا لتحمل بالإلتزام بنفسه فيقال أوجه قاعدة الأعمال من صدرت من الولى أو الوصى أحدثت أثرها فى ذمة القاصر لا فى ذمة الولى مع أن القاص فاقد الأهلية وهنا تكون أعمال الولى أو الوصى نافذة فى حق القاصر لحالة من ولاية عليه .

الأهلية والذمة وأما الذمة المالية فإنما تتمثل فى مجموع ما للشخص من حقوق وعليه من واجبات مالية وبناء على ذلك يكون لذمة الشخص جانبان :

جانب إيجابى : ويشمل ما للشخص من حقوق مالية تمثل جانب الذاتية وجانب سلبى ويتمثل فى إلتزامات الشخص المالية ويكون جانب المديونية (فإذا زاد الجانب الإيجابى على الجانب السلبى كانت الذمة دائنة وإذا زاد الجانب السلبى على الجانب الإيجابى كانت الذمة مدينة).

Remove Watermark Now

ـ والذمة المالية تثبت لكل شخص حتى لو كان طفل حين ولادته طالما أنه قابل لأن يكون صاحب حق كما أنه تكون ما يعرف بالضمان الجماعى حيث أن مجموع مال الإنسان من حقوق مالية يضمن ما عليه من إلتزامات وذلك هو أساس الذمة المالية

ـ ولا يدخل فى ذمة غير حقوقه المالية أو التى لها قيمة مالية أما ما دون تلك الحقوق الأدبية فلا يدخل فى ذمة الشخص ذلك فى الحقوق العامة وحقوق الأسرة إلا إذا ترتب على تلك الحقوق آثار مالية فأنها تدخل فى ذمة المال ليست قاصرة على الحقوق والإلتزامات التى للشخص أو عليه فى وقت معين وانما تشمل أيضا ما يوجد من هذه الحقوق والإلتزامات فى المستقبل(فهى أشبه ما تكون بوعاء يحتوى على الحقوق المالية والديون فإذا وجد هذا الإناء فى وقت ما فارغ فان هذا لا يقل بصلاحيته لتلقى ما يتخدم لصاحبه من حقوق والتزامات مالية)

ـ ولئن كانت الذمة فى فقه القانون تتخذ طابعا ما وما فى شكل مجموعة من الأموال تثبت للإنسان أو عليه ، فإنه فى الفقه الإسلامى تعد وصفا يصير به الشخص أهلا لماله ولما عليه فهى ذات طابع معنوى يتمثل فى القابلية لإكتساب الحقوق والتحمل بالإلتزامات

ـ كما أن نطاق الذمة فى الفقه الإسلامى يتسع ليشمل كافة الحقوق والإلتزامات المالية وغير المالية ذات الصبغة التعبيرية كالزكاة وصدقه الفطر أما نطاق الذمة فى القانون فانه يتحدد بالحقوق والإلتزامات المالية

التنظيم القانونى للأهلية : قام المشرع المصرى بتنظيم القواعد المتعلقة بالأهلية فى المواد من ١٩٠ مدنى لكن تلك المواد لم تنظم كل المسائل المتعلقة بالأهلية ولذلك كتب المشرع بتقرير الولاية على المال بالمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ والذى إستكمل به تنظيم المدنى من نصوص تتعلق بالأهلية قد ركن على تدرج الأهلية بحسب السن ومدى تأثرها بحاله الشخص الفعلية

ـ كما تعرف لبعض عوارض الأهلية أما قانون الولاية على المال فقد سن بتنظيم الولاية على معدومة الأهلية أو ناقصها وحدود سلطة الولى فى مباشرة التصرفات القانونية نيابة عنها ويمكن إرجاع هذه المسائل ودراستها فى أربعة مطالب

ـ أولها لبيان مراحل تدرج الأهلية بحسب السن . ـ ثانيها لبيان عواض الأهلية

ـ ثالثها لبيان موانع الأهلية ـ رابعها لبيان أثر الأهلية فى التصرف .

مراحل تدرج الأهلية

قسم القانون مراحل تدرج الأهلية فى حياة الإنسان بدءا ونموا وإكتمالا فى ثلاث مراحل :

الأولى مرحلة الصبى غير المميز : وتبدأ هذه المرحلة منذ ولادة الإنسان وتنتهى ببلوغه سن السابعة وقد تكفلت ببيان هذه المرحلة المادة (٤٥ مدنى) بقولها:

(١) لا يكون أهلا لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر فى السن أو مجنون

(٢) وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر فاقد التمييز وبناء على هذا النص فإن كل من لم يبلغ اسابعة يعتبر معدوم الأهلية وفاقدا للتميز أيا كانت درجة تفتحه العقلى .

الثانية : مرحلة الصبى المتميز :وتبدأ هذه المرحلة فى سن السابعة وتمتد إلى ما قبل بلوغه سن الحادية والعشرين وفى هذه المرحلة يكون للصبى أهلية أداء ناقصة حيث يفترض أنه فى تلك الحالة يدرك معانى الأشياء فى الجملة وإن لم يتوافر له أسباب التمييز كاملة وقد نصت المادة (٤٦) مدنى على أن كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد وكان سفيها أو ذهب عقله يكون ناقص الأهلية وفقا لما يقرر القانون

الثالثة : مرحلة البلوغ : وتبدأ ببلوغ شخص سن ٢١ وهذه السن من سن الرشد فاذا بلغ الشخص احدى وعشرين سنة ميلادية كاملة يكون كامل الأهلية حيث انه فى هذه السن يكون قد اكتملت بالنسبة له عناصر التمييز كاملة ومن ثم يصير كامل للأهلية طالما كان متمتعا بكامل قواه العقلية ولم يطرأ عليه ما يستوجب الحجر عليه وتظل هذه المرحلة قائمة الى أن تنتهى بما لابد منه لكل حى وهو الموت .

الفرع الثانى : عوارض الأهلية

قد يبلغ الانسان سن الرشد وتكتمل أهليته ثم بعد هذا الاكتمال ينتابه عارض يؤثر فى تلك الأهلية بالفقد أو بالنقص وهو ما يقتضى بيانه فى فرعين نخصص لكل حالة من هاتين الحالتين فرعا منهما .

عوارض فقد الأهلية

فقد الأهلية يفترض اكتمالها لصاحبها ثم تلآشى تلك العوارض فتفقد الشخص أهلية كانت لديه فالفقد يفترض الثبات من قبل كما أن السلب يفترض سبق العطاء والعوارض التى تفقد الأهلية هى الجنون والعته.

ـ المجنون : فانه يعنى اختلال العقل وزواله تمام بما يفقد الشخص الادراك والتمييز كلية.

ـ العته : فهو نقصان العقل واختلاله على نحو أقرب الى الزوال التام الذى يجعل الشخص قليل الفهم مضطرب الكلام مختل الفعل فاسد التدبير

Remove Watermark Now

ورغم أن المعتوه لم يفقد عقله كلية كالمجنون الا أن المشرع المصرى قد ساوى بينه وبين المجنون وذلك لقرب الاختلال فيهما بحيث يصعب معه التفريق بينهما فى حكمه ، ولأن المختل وان كان فيه قدر ضئيل من العقل الا أن ما ابتلى به من اضطراب كلامه وفساد تميزه وغباء فهمه قد أذهب أثره فاستوت الكفتان عندهما

وقد نصت على هذا الحكم المادة (٤٥) مدنى بقولها "لا يكون أهلا لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز أصغر فى السن أو عته أو الجنون، كما تسوى المادة (١١٤ مدنى) بين المجنون والمعتوه فى الحكم وهو بطلان تصرفاتهما على نحو مطلق كما تسوى المادة (٦٥ من قانون الوصاية على المال) بين المجنون والمعتوه فى الحجر عليهما اذا زالت حالة الجنون أو العته .

تصرفات كل من المجنون والمعتوه :

- وقد بينت المادة (١١٤ مدنى) حكم تصرفات كل من المجنون عنه والمعتوه بقولها :

(يقع باطلا تصرف المجنون والمعتوه اذا صدر التصرف بعد تسجيل قرار الحجراما اذا صدر التصرف قبل تسجيل قرار الحجر فانه يكون باطلا الا اذا كانت حالة الجنون أو العته شائعة وقت التعاقد أو كان الطرف الأخر على بينه منها).

- ويبدو من هذا النص أن تصرفات المجنون والمعتوه تختلف فى الحلم قبل صدور قرار الحجر عنها بعد صدوره أما بعد صدور قرار الحجر فان تصرفهما يقع بالا بطلانا مطلقا أيا كان التصرف بل حتى فلو كان من التصرفات النافعة نفعا محضا.

وذلك دون الفعل بما هو مقرر له من أهلية الوجوب التى تقتضى صلاحيته لاكتساب الحقوق.

أما قبل صدور قرار الحجر فان تصرفهما يقع صحيحا رغم انعدام التمييز لديهما فكان القانون قد اعتبر كل منهما كامل الأهلية لحين صدور قرار الحجر ضمانا لاستقرار التعامل وحماية الغير الذين يتعاملون مع المجنون والمعتوه بحسن نيه لكى لا يعلم بحالة الجنون أو العته ولم يكن فى استطاعته أن يعلم بها ويكون تصرفهما صحيحا الا اذا كانت حالة الجنون والعته الشائعة مشهورة وقت التعاقد أو كان من تعاقد مع المجنون على علم بها أو كان فى امكانية أن يعلم بها وذلك لسوء نيته فى هذه الحالة وسوء النية مردود على صاحب وهو فى هذه الحالة لن يفاجأ اذا أبطل التصرف.

عوارض نقص الأهلية

المراد بهذه العوارض : ما يعنى الأهلية من الأسباب التى تؤدى الى نقصها وليس الى زوالها ومن عوارض نقص الأهلية السفه والعته .

(١) وأما السفه فيصرف بانه تبذير المال وصرفه من غير مقتضى العقل والشرع فهو من الفقه التى تعمل صاحبها على التصرف بأسلوب غير سوى ولذلك يحقق تعريفه بأنه خفه تعترى النسيان فتحمله على التصرف بالمخالفة لمقتضى العقل والشرع ومن مقتضى مخالفة الشرع أن لا يحكم بسفه الانسان اذا كان يبرز من القريات والطاعات وجوانب الغير والاحسان وهو ما يراه أو حنيفة.

(٢) أما العته متمثل فى ضعف الادراك الذى يجعل من يصاب به لا يهتدى الى النافع من التصرف فيقتضى من معاملاته والسفه والغفلة من العوارض التى تعترى الانسان فلا تقل بالعقل من الناحية الطيبة وانما تنقضى غير لصاحبها ملفات نفسية أخرى أخصها الادارة وحسن التقدير وفكرة السفه ليست من قبيل المصطلحات المنصطة المضمون وانما هى فكرة معيارية يرجع فى تقدير وجودها الى التجارب الاجتماعية وما يتعارف الانسان عليه فرضيا وهى تبنى بوجه عام على اساءة التصرف الذى يستثار من بعض ظاهر السلوك كالادمان على المقامرة واتباع الهوى ومكابرة الفعل ولو كان التصرف مشروعا كالاسراف فى التبرعات وذلك على خلاف ما يراه الامام أبو حنيفة على نحو ما رأينا وأما الغفله فيقول عليها باقبال الشخص على التصرفات دون أن يهدى الى الرابح منها أو ما خشى الشخص من تصرفاته عادة أو يتأثر الخداع على وجه يحدد ماله بخطر الضياع فالفقيه يكون عادة متبصرا بعواقب الفساد ولكنه يتعمده أما ذو الغفلة فان الفساد يصدر منه من اسلامه علوية والنسب فيه.

تصرفات السفيه وذى الغفلة :

وتصرف السفيه وذى الغفلة ينشأ ابتداء من ..... للابطال ولهذا يجوز للمحكمة أن تحجر على كل من السفيه وذى الغفلة فما يجوز لها للمحكمة أن تحجر على السفيه كما يجوز لها أن ترفع الحيرة منهما وفقا لما تقف به المادة (١١٣ مدنى)

Remove Watermark Now

ـ وقد نصت المادة (١١٥) مدنى على أنه :

١) اذا صدر تصرف من ذى الغفلة أو من السفيه بعد تسجيل قرار الحجر سرى على هذا التصرف ما يسرى على تصرفات الصبى المميز من أحكام.

٢) أما التصرف الصادر قبل تسجيل قرار الحجز فلا يكون باطلا أو قابلا للابطال الا اذا كان نتيجة استقلال أو تواطؤ

ومفاد هذا النص أنه يجب التفرقه فى العقد على تصرفات السفيه وذى الغفلة بينها لسببين وهى :

١ـ تختلف قبل صدور قرار الحجر عنها بعد صدور الغلفة كتصرف الصبى المميز ومضى ذلك أن يكون صحيحا اذا كان نافعا محضا وباطلا اذا كان يمتاز شررا محضنا وقابلا للابطال اذا كان من ..... للنفع والضرر ومع ؤلك يصح تصرف السفيه وراء الغفلة بالوقف أى الوصية اذا أذنته المحكمة فى ذلك (مادة ١١٢ مدنى) والمادة من فنون الوصية وذلك رغم أنها من التصرفات الضارة ضررا محكما كما تكون أعمال الادارة الصادرة من المحجور عليه السفه للمأذون له بتسلم أمواله صحيحة قرار الصدور التى اسمها للفائق ةغنى عن البيان أن التصرف السفيه وزى الغفلة يصبح قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلا أو كاملا للبطلان الا اذا تم نتيجة غش وتواطؤ ولا يكفر هنا أن تقول له عليها ولكن لابد من التواطؤ فيها من السفيه أو ذى الغفلة ومن خلال التصرف وذلك بأن يصمد الاعلان مثلا الى تبديد ما لهما خشية توقيع الحجر عليهما فيتصرفان لمستوين معهما وهنا يكون بطلان التصرف أو آيصال ردا بقصد الشئ هذا .

موانع الأهلية

موانع جمع مانع ، **وهو** ما يحترى الانسان فيمنع اكتسابه الأهلية بعد بلوغه السن الذى يكتسبها فيه عارد فيبلغ عديم الأهلية فاق الرشد أو يعتريه منها ما يسلب وجودها بعد ثبوتها فيه كمن يعتريه المانع بعد ثبوت ماله وموانع الأهلية حتى القانون ثلاثة مانع وهو اصابة الشخص بالرغم من احتمال أهليته لوجود ظروف تمعنه من مباشرة التصرفات القانونية بنفسه ومن ثم يتدخل القانون يقتصر تعيين شخصا فيتولى عنه ابرام تلك التصرفات وتشير اليها.

أولا : العاهة والعجز الجسمانى :

قد يصيب الانسان عاهة أو عجز من جسمه يجعلانه فى حالة لا يستطيع معها أن يباشر التصرفات القانونية بمفرده وهذا فان من الواجب أن يعين له مساعد يعاونه فى تبصيره بحقوقه فى الأمور اذا استدعت حالته ذلك وقد نصت المادة (اذا كان الشخص اصم وأبكم أو أعمى أبكم وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن ارادته جاز للمحكمة أن تعيين له مساعدا قضائيا يعاونه فى التصرفات التى تقتضى مصلحته فيما ذلك

وقد أضاف المادة(٢/٧٠) من قانون الولاية على المال الى هذه الحالة : العجز الجسمانى الشريعة حيث يجوز للمحكمة أن تعين لمن اصابه ذلك العجز مساعدا قضائيا والعجز الجسمانى كالشلل النصفى أو الضعف الشديد وضعف السمع والبصر ضعفا شديدا يبلغ مبلوغ الصمم أو .... أو ما الى ذلك والمساعد القضائى فلا ينفرد دونه بالتصرف والا فان نصفه لا ينفذ فى حقه وذلك بخلاف الولى أو الوصى أو القيم فانه ينفرد بالتصرف نيابة عن الأصيل ويقوم فيه مقامه

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة (١١٧ مدنى) على أنه يكون قابلا الابطال كل تصرف من التصرفات التى تقررت المساعدة القضائية فيها هى صدرت من الشخص الذى تقررت مساعدته قضائيا بغير معاونة المساعد اذا صدر التصرف بعد تسجيل قرار المساعدة).

ومفاد ذلك النص : أن التصرف اذا صدر قبل التسجيل فانه يكون صحيحا رعاية للمصلحة الغير حيث النية الذى يتعامل مع الشخص الخاضع للمساعدة القضائية.

ثانيا : الغيبة

الغائب : شخص كامل الأهلية لكنه رغم اكتمال أهليته لا يقدر على ادارة شئونه بنفسه

ـ ومن ثم فانه ان لم يكن قد ترك وكيلا فان المحكمة تقيم وكيلا عنه من انقضت مدة سنة أو أكثر على غيابه وترتب على ذلك تعطيل مصالحه وان كان قد ترك وكيلا بنفسه فان المحكمة ينبغى عليها أن تحكم بتثبته من توافرت الشروط التى يشترط توافرها فى الوصى والتى عينت غيره.

ـ وغنى عن البيان أن الغائب هو من غاب عن بلده سنة فأكثر (مادة ٧٤ من قانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢) بشأن الولاية على المال ويختلف عن المفقود أن الأخير هو الغائب الذى لا يعلم حياته من موته وقد سبق بيان ذلك.

ثالثا : المحكوم عليه بعقوبة جناية :

ـ فقد الأهلية فى تلك الحالة ليس لسبب ذاتى فى المحكوم عليه يتعلق بالتمييز وانما هو عقوبة تبعية يفرضها القانون على من يحكم عليه كل من حكم عليه بعقوبة جنائية لا يجوز له أن يتولى ادارة أمواله مدة اعتقاله ويعين قيما لهذه الادارة تقره المحكمة فاذا لم يعينه عينته المحكمة المرئية التابع لها محل اقامته بناء على طلب النيابة العمومية او ذى مصلحة

Remove Watermark Now

فى ذلك كما تقرر أن الرجوع عليه لا يجوز أن يتصرف فى أمواله الا بناء على اذن من المحكمة المدنية المذكورة وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة هذا الاذن يكون باطلا بقوة القانون وترد أموال المضغوط عليه اليه بعد مطلق يتعلقه بالنظام العام فموافقة المحكمة شرط لانعقاد تصرفات المحكوم عليه .

الفرع الرابع : أثر الأهلية فى التصرفات

لبيان أثر الأهلية فى التصرفات يجدر بنا أن نذكر بأن التصرفات القانونية التى يمارسها الشخص تنقسم الى ثلاثة أنواع:
ـ تصرفات نافعة نفعا محضا. ـ تصرفات ضارة ضررا محضا ـ وتصرفات دائرة بين النفع والضرر

١) التصرفات النافعة نفعا محضا : فهى أثر يترتب عليها انذار الشخص دون أن يبذل مقابلا لذلك فهى تدخل فى ذمته مالا دون أن يتحمل أى التزام .

ـ مثل (الهبة): فانه تصرف يرى الموهوب له من ورائه دون مقابل ، فيكون هذه التصرف نافعا له نفعا محضا وتدخل الحقوق التداولية هذا النوع من التصرفات حيث تقرر لأصحابها مصالح دون أن يقع على عاتقهم التزام برد ما يقابلها فى الوقت الذى تستحق فيه هذه المعالج .

٢) التصرفات الضارة ضررا محضا (باطل) : فهى تلك التى يترتب عليها انتقاء هذه الحالة عكس الحالة الأولى تماما

ـ مثال (الهبة بالنسبة للواهب) حيث يفقد ينصرف المال الموهوب دون عائد فيرى ذمته من هذا التصرف، ولهذا كان تصرفه هذا اضره اضرارا محضا.

٣) التصرفات الدائرة بين النفع والضرر : قابل للابطال هى تلك التصرفات التى يختلط فيها الاثراء بالاعتذار حيث لا يخلص فيها أحدهما و فهى لا تنطوى على افتقار خالص ولا على اثراء خالص

ـ مثال (البيع والايجار) حيث يرتل كل من هذين العقدين فى ذمة أطرافه التزامات متبادلة حيث يبذل المال فى البيع أو المنفعة فى الاجارة بمقابل تنظيم كان من خصائصهما أنهما من العقود التبادلية ، التى تقابل الحقوق التعاونية وفقا لمنهج هذه الدراسة واتجاه الفقه المعاصر يذهب الى أن هذا النوع من التصرفات ينشطر الى فرعين هما :
ـ أعمال التصرف ـ وأعمال الادارة .

١ـ أعمال التصرف : فهى التى يترتب عليها تغيير المركز المالى للشخص بصفة نهائية أو الزامه بالنسبة للمستقبل بما من شأنه أن يغير فى مقدار العناصر المكونة للذمة المالية

ـ مثال هذه الاعمال أعمال على درجة كبيرة من الأهمية والتأخير على حياة الأفراد ومراكزهم الحقوقية ومن ثم تطلب المشرع لها أهلية كاملة تعرف بأهلية التعرف المقابلة لأهلية الادارة .

٢ـ أعمال الادارة : فهى تلك التى يقصد من ورائها استثمار العناصر المكونة للذمة المالية استغلالا ماديا دون أن يترتب عليها التزام فى المستقبل ودون تعديل أو تفسير فى العناصر المكون للذمة فهى فى الأصل لا يترتب عليها خروج حق من ذمة التصرف وانشاء حق عينى على شئ مملوك له وانما يقصر منها المحافظة على حقوق الشخص واستثمارها كالحصول على علة الشرق مع بقائد فى ذمته .

☺ هذه هى أنواع التصرفات المختلفة ولنا أن نتعامل من مدى صلاحية أى نوع من أنواع الأهلية لممارسة هذه الأنواع من التصرفات لا سيما أنها تتدرج فى قوتها من حيث القدرة على ممارسة التصرف بدء من الولادة وحتى وصول الإنسان إلى سن البلوغ الكامل للأهلية القانونية وهو إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة.

إن الإجابة عن هذا التساؤل لن تكون صحيحة إلا إذا استبان قدرة كل مرحلة من مراحل الأهلية على ممارسة كل تلك التصرفات أو بصفها.

أولا : تصرفات الصبى غير المميز : معلوم أن الصبى غير المميز هو: الذى لم يبلغ العائق ومن ثم تتقدم لديه أهلية الأداء فلا يقدر على ممارسة أى نوع من تلك التصرفات سواء منها ما كان نفاعا أم ضارا أم بين النفع والضرر وقد نصت المادة (١١٠ مدنى) على أنه (ليس للصغير غير المتميز حق التعرف فى ماله وتكون جميع تصرفاته باطله على بيد أنه إذا كانت الأهلية معدومة فى حقه فإن ذمة تثبت له كإنسان وبمقتضاها يمكن أن يكتس الحقوق التى لا تستلزم تصرفا من قبله .

ثانيا : تصرفات الصبى المميز : وهو الذى بلغ السابعة من عمره ولم يصل بعد رلى سن إدى وعشرين سنة ميلادية كاملة وتصرفات هذا الصبى قد تولت تنظيمها المادة (١١١ مدنى) بقولها (١) إذا كان الصبى مميزا:
ـ كانت تصرفاته المالية صحيحة متى كانت نافعة له نفعا محضا
ـ باطلة متى كانت ضارة ضررا محضا .
ـ أما التصرفات الدائرة بين النفع والضرر فتكون قابلة للإبطال لمصلحة القاصر ويزول حق التمسك والإبطال إذا إمتاز القصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد ، أو إذا صدرت الإجازة من وليه ، أو من المحكمة بحسب الأحوال وفقا للقانون

ويبدو من هذا النص : أنه يفرق فى تصرفات الصبى المميز بين التصرفات النافعة وهى صحيحة فى حقه والتصرفات

الضارة وهذه تنشأ باطلة أما التصرفات الدائرة بين النفع والضرر فتكون صحيحة منتحية لآثارها الى أن يتقرر مصيرها أما بالإجازة أو بالإبطال والإجازة تصدر من الصبى بعد بلوغه من الرشد أو من وليه إذا كان التصرف يدخل فى حدود ولايته أو المحكمة فإذا ما صدرت الإجازة على هذا النحو تأكدت محقا التصرف وأصبح محمنا ضد الإبطال وإذا بطل إعتبر كأن لم يكن، ويبطل الحق فى التمسك بالإبطال بمعنى ثلاث سنوات من يوم إكتمال الأهلية إستنفاذ من الأحكام السابقة.

© يكون القاصر كامل الأهلية في حالتين :

الأولى : الصبى المأذون له بالإدارة: إذا بلغ الصبى ثمانى عشرة سنة جاز له بعد إذن الولى أو المحكمة أن يتسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وقد أقر المشرع المصرى للصبى الذى بلغ هذه الحث أهلية خاصة تؤهله لإدارة أمواله بعد بلوغ سن الرشد ولعله قد استمد هذا الحكم من التشريع الإسلامى عملا بقوله تعالى (ابتلو اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم)

ـ وقد نصت المادة (١١٢ مدنى) على أنه (إذا بلغ الصبى المميز الثامنة عشر من عمدره وأذن له فى تسلم أمواله لإدارتها أو تسلمها بحكم القانون كانت أعمال الإدارة الصادرة منه صحيحة فى الحدود التى رسمها القانون ويكون هذا الإذان من الولى بإشهار لدى الموفق

ـ وله أن يسحب هذا الإذن أو يحد منه بإشهار آخر (مادة ٥٤ من قانون الولاية على المال) وذلك مع مراعاة حكم المادة ـ ١٢٠٧ مرافعات كما يجوز منح هذا الإذن من المحكمة بعد سماع أقوال الوصى وإذا رفضت الإذن فلا يجوز تجديده قبل مضى سنة من تاريخ صدور القرار النهائى.

ـ وقد نصت المادة (٥٦ من قانون الولاية على المال) بأنه القاصر المأذون أن يباشر أعمال الإدارة وله أن يفى ويستوفى فى الديون المترتبة على هذه الأعمال ولكن لا يجوز له أن يؤجر الأراضى الزراعية والمبانى لمدة تزيد على سنة ولا يفى بإذن خاص من المحكمة أو من الوصى فيما يملكه من ذلك ولا يجوز للقاصر أن يتصرف فى صافى دخله إلا بقدر اللازم لسداد نفقاته ومن تلزمه قانونا (نطاق الإذن بالإدارة)

ومفاد نص المادة (٥٦ المشار اليه) والمواد (٥٧ ، ٥٨ من قانون الولاية على المال) أنه لا يجوز للقاصر تأجير الأراضى الزراعية والمبانى لمدة تزيد على سنه إلا بإذن خاص من المحكمة أو من الولى أو الصوى وفى الحالات التى حددها القانون للإيجار فيها مدة أكثر من سنة لا يجوز للقاصر المأذون له بالتصرف فى صافى دخله إلا فى حدود ما يلزم لنفقه ونفقة من ملزمه نفقتهم قانونا ولا يجوز له أن يوفى الديون الأخرى غير تلك التى تنشأ عن إدارة أمواله حتى ولو كانت هذه الديون ثابته محكم واجب النفاذ إلا بإذن خاص من المحكمة ذو من الوصى فى حدود إختصاصه فى غير ذلك يكون للقاصر المأذون له فى إدارة بالنسبة للأموال التى أذن له فى تسليمها فى الحدود المشار إليها .

الثانية : القاصر المأذون له فى التجارة : لما كانت التجارة تنطوى على مخاطر مالية ربما لا يقدر الصبى على إدراك مداها وتستتبع مع خطورتها مسئوليات جسيمة قد تؤدى بالصبى إلى الإفلاس الذى يحدث هزات متوالية بين أصحاب الديون الذين ينتظرون وفاء غيرهم ليسددوا ما عليهم والإفلا يوكل تلك المتواليات المترابطة ومن .... لا يكفى فيها الإذن بالإدارة

فنصت المادة (٥٧ من قانون الولاية على المال) على أنه (لا يجوز للقاصر سواء أكان مشمولا بالولاية أم بالوصاية أن يتاجر إلا إذا بلغ الثامنة عشرة من عمره وأذنه المحكمة فى ذلك إذنا مطلعا أو مقيدا .

ويدل هذا بالنص على أن الآذان بالتجارة تتكون مصطلحا وقد يكون مقيد ، وفى حالة الإطلاق يكون المأذون له أهلا للقيام بجميع أنواع التجارة دون تقييد وفى الحالة الثانية يكون مقيدا بنوع معين من التجارة ومتى أذن للقاصر بالتجارة فإن يكون أهلا لمباشرة الأعمال التجارية التى أذن له بمباشرتها وما يلزم بملاشرة تجارة من بيع وتزاد وقرض وإقتراض وذلك حزو جاعلى الأصل العام الذى يجعل التصرفات الدائرة بين النفع والضرر على الصبى المميز غير جائزة كما أن له أن يقاضى ويتقاضى ويصالح ويحكم ويسرى التقادم فى مواجهته ويحرم من قواعد القيد المقررة فى بيع عقارنا عصب الأهلية كما يمكن أن يكتسب صفة التاجر إذا إحترف الأعمال التجارية ويمكن بالتالى شهر إفلاسه.

ثالثا : تصرفات البالغ الرشيد : إذا بلغ الشخص سن الرشد وهى إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة صار كامل الأهلية وتقتضى ذلك يكون له ممارسة جميع أنواع التصرفات وتقع منه صحيحة سواء أكانت نافعة نفعا محضا ، أو ضارة ضررا محضا ، أم دائرة بين النفع والضرر ومن ثم تقع هبته ووصيته ووقفة صحيحا ولكن الوصية يجب أن تقتيد بحدود الثلث يشترط ثبوت الأهلية الكاملة بلوغ هذه السن أن يكون الشخص متمتعا بكامل قواه العقلية ولم يحجر عليه لسيب من أسباب الحجر (مادة ٢٤ مدنى)

ـ وقد نصت المادة (٨ من قانون الولاية على المال) على أن الولاية تنتهى ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة ميلادية عالم تحكم المحكمة قبل بلوغه هذه السن بإستمرار الولاية فمتى بلغ الصغير هذ السن رشيدا، زالت عند الولاية بحكم

القانون أما إذا أنس الولى فى الصغير عارضا من العوارض إلى تحول دون كمال الأهلية عند بلوغ السن المقررة فى القانون وأنه سيبلغ غير رشيد فله أن يطلب إستمرارها إلى ما يعد هذه السن وللمحكمة أن تقضى بذلك إذا إستوثقت من قيام العارض أو شاطرت الولى رأيه فى عدم إناس الشرد.

الفصل الثانى : محل الحق ومصادره وإثباته

المبحث الأول
محل الحق

المراد بمحل الحق : الموضوع الذى يرد عليه الحق، وهو بالنسبة للحق الشخصى يتمثل فى عمل يقوم به المدين، أو إمتناع عن عمل، وبالنسبة للحق العينى يتمثل فى شىء من الأشياء المادية يباشر عليه صاحب الحق سلطة معينة تضيق أو تتسع بحسب مضمون الحق، وبهذا يمكن إرجاع محل الحق إلى نوعين هما : الأعمال ، والأشياء.
ونخصص لكل نوع منهما مطلبا .

المطلب الأول
الأعمال

العمل معناه يتمثل فى نشاط يبذله الشخص بجسمه أو بعقله، وقد سبق أن رأينا أن محال الحق الشخصى هو دائما عمل يقوم به المدين ، وذلك بخلاف الحق العينى الذى يرد على شىء من الأشياء .
والعمل محل الحق الشخصى: قد يكون
- عملا إيجابيا كبناء منزل تعهد مقاول بإقام - عملا سلبيا كالامتناع عن المنافسة،أو الإمتناع عن البناء فى مكان معين ® والأعمال التى يمكن أن تكن محلا للحقوق الشخصية لا يمكن حصرها لأنها خضع لمبدأ سلطان الإرادة ، فالإرادة حرة فى أن تنشىء ما تشاء من الروابط القانونية التى تترتب عليها حقوق شخصية ولا يحد من سلطان الإرادة فى هذا إلا أن يكون العمل محل الحق الشخصى ممكنا، ومعينا أو قابلا للتعيين، ومشروعا، وهذه تمثل شروط محل الحق الشخصى

ويحسن الإشارة إليها بالتفصيل المناسب :
أولا : أن يكون العمل محل الحق الشخصى ممكنا: أى لا يكون مستحيلا فى ذاته، وقد نصت على ذلك المادة (١٣٢ مدنى) بقولها : إذا كان محل الإلتزام مستحيلا فى ذاته كان العقد باطلا
والاستحالة التى تمنع من قيام الإلتزام هى (الإستحالة المطلقة) التى تقوم بالنسبة لجميع الأشخاص، حيث تجعل محل الإلتزام فى تلك الحالة معدوما، وذلك مثل أن يتعهد محام برفع إستئناء إنقضى موعده، أو أن يتعهد طبيب بعلاج مريض إستبان أنه قد مات".
وأما (الإستحالة النسبية) وهى التى تقوم بالنسبة لبعض الأشخاص دون البعض، مثل أن يتعهد من لا يعرف الطب بعلاج شخص، فى مثل هذه الحالة لا تمنع الإستحالة من قيام الإلتزام لأن العمل وإن كان مستحيلا بالنسبة للمتعاقد إلا إنه ليس مستحيلا بالنسبة لغيره، ومن ثم يمكن تعويض الدائن عن الضرر الذى يحدث بسبب عدم التنفيذ.
- وبالنسبة لما إذا كان محل الإلتزام نقل حق عينى، كما يحدث فى عقد البيع، فإن الشىء الذى يرد عليه الحق العينى يجب أن يكون موجودا أو قابلا للوجود، وإلا فان الحق لن ينشأ، كما لو تعهد شخص بنقل ملكية سفينة قد غرقت قبل العقد .
- ويكفى أن يكون محل الحق قابلا للوجود وإن لم يكن موجودا ،كبيعالتاجر كمية مما سينتجه مصنعه، وإن كان بيع المعدوم محرما فى الشريعة الإسلامية لقول النبى صلى الله عليه وسلم: "لا تبع ما ليس عندك" ولأن ما ليس عند الإنسان يعتبر من قبيل الغرر، وهو حرام.

Remove Watermark Now

ثانيا : كذلك يشترط أن يكون العمل محل الحق الشخصى معينا أو قابلا للتعيين: فإذا تعهد شخص بإقامة بناء، فإنه يجب ولكن أن يكون العمل الذى سيقوم به معينا عن طريق تحديد هذا البناء ببيان أوصافه، أو على الأقل يجب أن يكون العمل قابلا للتعيين، كما لو ذكر أن البناء المطلوب إقامته مدرسة أو مستشفى مثلا.

ـ وإذا كان الشىء معينا بالذات كسيارة أو قطعة أرض فيجب أن تعين السيارة بذكر أوصافها المختلفة كماركتها ولونها، وسنة إنتاجها، وإذا كان الشىء قطعة أرض فيجب أن يبين مساحتها وحدودها، وموقعها.

ـ وإذا كان الشىء معينا بالنوع فيجب أن يذكر نوع ومقداره، ودرجة جودته، وإذا لم يتفق المتعاقدان على درجة الجودة فمعنى ذلك أنهما قد قبلا أن يكون الشىء من صنف متوسط.

ثالثا : كما يشترط أن يكون العمل محل الحق الشخصى مشروعا: ويعتبر العمل مشروعا إذا كان لا يخالف النظام العام أو الآداب أو يتعارض مع مصلحة الجماعة، وذلك كتعهد شخص بعدم إرتكاب جريمة مقاول مبلغ من المال، أو تعهده بإرتكابها لقاء أجر أو العهد بإقامة علاقة جنسية غير مشروعة لقاء مبلغ من المال .

المطلب الثانى
الأشياء (محل الحق العينى)

الأشياء جمع شىء، **والشىء هو**: ما يجوز أن يكون محل للحق العينى، ويقع خلط شائع بين المال والشىء والواقع أن المال هو كل حق مالى، سواء كان حقا شخصيا أم كان حقا عينيا فالمال أعم من الشىء وربما كان من دواعى هذا الخلط هو تلك العلاقة القائمة بين الشىء والمال، وهى علاقة البعض بالكل، وربما كان إطلاق المال على الشىء من باب إطلاق الكل وإرادة البعض، وهو من التعبيرات الواردة بلاغيا .

ولكننا فى مجال الإصطلاح القانونى، يجب أن نتحر دقة التعبير، والشىء من هذا المفهوم المحدد، يعرف بأنه ما يصلح أن يكون محلا للحق العينى.

تقسيمات الأشياء

جرى شراح القانون مند القدم على تقسيمات الأشياء وتصنيفها إلى عدة تقسيمات منها:

ـ عامة وخاصة ـ قابلة للإستهلاك وغير قابلة له ـ مثلية وقيمية ـ ثابتة ومنقولة

ولكن قبل بيان تلك التقسيمات يجب التنبيه إلى أن هناك شرطا عاما يجب أن يتوافر فى الأشياء لتكون محلا للحق العينى، وهو أن يكون الشىء داخلا فى التعامل، ونبين ذلك:

الأشياء الداخلة فى التعامل والخارجة عنه :

الأصل أن كل شىء يصح التعامل فيه يصلح لأن يكون محلا للحقوق المالية

ـ وقد نصت على ذلك المادة (١/٨١ مدنى) بقولها :كل شىء غير خارج عن التعامل بطبيعته أو بحكم القانن يصح أن يكون محلا للحقوق المالية" ومن هذا النص يبدو أن هناك أشياء تخرج بطبيعتها عن التعامل، ومن هذا النص يبدو أن هناك أشياء تخرج بطبيعتها عن التعامل، وتتمثل فى الأشياء التى لا يستطيع أحد أن يستأثر بحيازتها (مادة ٨١ مدنى)، وهى الأشياء المشتركة التى ينتفع بها الكافة كأشعة الشمس والماء والهواء، وعلة عدم قابلية تلك الأشياء للتعامل أنها تتأبى عن الإستئثار بها فى مجموعها، ومع ذلك فإنه إذا إستأثر أحد بكمية من هذه الأشياء، فإنها تصبح مملوكة له ملكية خاصة، ومن ثم تكون محلا للتعامل ، كالماء المعبأ، والهواء المضغوط .

ـ وهناك أشياء قابلة للتعامل بطبيعتها، ولكن القانون حكم بخروج تلك الأشياء من دائرة التعامل وذلك لأسباب منها :

(١) إن هذه الأشياء قد رصدت للمنفعة العامة، والتعامل فيها ينافى هذا التخصيص، وقد نص القانون على أنه لا يجوز التصرف فى الأشياء العامة أو الحجز عليها، أو تملكها بالتقادم (مادة ٨٧ مدنى).

(٢) أو لأن المنع من التعامل فى تلك الأشياء مبنى على إعتبارات تتعلق بالنظام العام كما فى المواد المخدرة، التى يتعلق المنع فيها بإعتبارات تتعلق بالصالح العام للجامعة، وكذلك النقود المزيفة، وهذه تقابل الأشياء غير المتقومة فى الفقه الإسلامى لأن التقوم معناه إباحة الشارع للتعامل فى المال.

عرض تقسيمات الأشياء

أولا : الأشياء الثابتة (العقارية) والأشياء المنقولة :

من أهم تقسيمات الأشياء وأقدمها، هو تقسيمها إلى عقارات ومنقولات :

(١) العقارات :

والعقارات جمع عقار، والمراد به كل شىء ثابت بطبيعته ولا يمكن نقله من مكانه دون تلف، وقد نصت المادة (٨٢ مدنى) على أن كل شىء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله من مكانه دون تلف، فهو عقار، وكل ما عدا ذلك من

الأشياء فهو منقول، وبيع ذلك يعتبر عقارا والتخصيص، المنقول الذى يضعه صاحبه فى عقار يملكه رصدا على خدمة هذا العقار أو إستغلاله، والنص يفيد أن هناك نوعين من العقارات هى العقارات بطبيعتها والعقارات بالتخصيص .

(أ) العقار بطبيعته :

يتمثل في كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه لا يمكن نقله منه دون تلف، وهذا التعريف ينطبق على الأراضى، وعلى كل ما يتصل بها من بنيان أو أشجار مادام لا يمكن نقله من مكانه دون تلف، يستوي فى هذا أن تكون هذه المبانى قد أقيمت لتبقى بصفة دائمة أم أقيمت بصفة مؤقته كأبنية المعارض، كما يستوى أن يكون من أقام المبانى مالكا للأرض أم مستأجرا لها.

ولا يعتبر عقارا : الأكشاك التى يمكن حلها وإقامتها فى مكان آخر دون تلف ولا النباتات المزروعه فى أوعية معدة للنقل.

ويعتبر عقارا لطبيعته كل ما يتصل بالبناء من أشياء كالأبواب والشبابيك والمصاعد وصنابير المياه، ولو أن هذه الأشياء يمكن فصلها من البناء دون تلف، ووصف العقار يلحقها طالما هى مثبتة فى البناء، فإذا إنفصلت عنه صارت من المنقولات.

□ ووفقا لما تفضى به المادة (٨٢ مدنى فى فقرتها الثانية) يعتبر عقارا بالتخصيص، المنقول الذى يضعه صاحبه فى عقار يملكه رصد على خدمة هذا العقار أو إستغلاله.

وتستبين من هذا النص أن العقار بالتخيص إنما هو منقول بحسب الأصل، ولكن الذى يخلع عليه صفة العقار، هو رصده لخدمة العقار أو إستغلاله، وذلك كالمواشيء والالات التى تخصص لخدمة الأرض، ومفروشات الفنادق وآلات المصانع.

ولكن حتى يعتبر المنقول عقارا بالتخصيص يجب توافر شرطين :

ـ أولهما : إتحاد ملاك العقار المنقول :

فيجب أن يكون العقار والمنقول مملوكين لشخص واحد، ومن ثم لا تعتبر عقارات بالتخصيص الآلات الزراعية المملوكة للمستأجر وحكمة ذلك أن المشرع قد تغيا بإعتبار بعض المنقولات عقارات بالتخصيص، أن تلحق هذه المنقولات بالعقار عند التنفيذ على العقار أو التصرف فيه، وهذا القصد لايتحقق، إلا إذا كان مالك العقار هو مالك المنقول المخصوص لخدمته أو إستغلاله.

ـ ثانيهما : أن يكون المنقول مرصودا لخدمة العقار أو إستغلاله :

كما يجب أن يكون المنقول مخصصا لخدمة العقار أو إستغلاله من خلال رصده لذلك، وذلك كالآلات الزراعية وغيرها مما سبت الإشارة إليه، ويضاف إلى ذلك السيارات المعبدة لنقل منتجات المصنع، ولا يشترط أن يكون تخصيص المنقول لخدمة العقار ضروريا بل يكفى، أن يكون فى التخصيص فائدة للعقار ويصح أن يكون الرصد مؤقتا لا دائما.

الأحكام المتعلقة بالعقار بالتخصيص :

وقد توخى المشرع من خلال إعتبار بعض المنقولات عقارا بالتخصيص، ضمان الإستغلال الحسن للعقار، ومن ثم فانه لا يجوز الحجر على تلك المنقولات منفصلة عن العقار الذى ألحق به، ولو لم يذكر ذلك فى تنبيه نزع الملكية، وكذلك يتبع العقار بالتخصيص العقار الأصلى عند التصرف فيه بالبيع أو عند رهنه، وقد نصت المادة (١٠٣٦ مدنى) على أنه يشمل الرهن ملحقات العقار المرهون التى تعتبر عقارا، ويشمل بوجه خاص، العقارات بالتخصيص.

ـ وإعتبار المنقول عقارا بالتخصيص مجرد أمر حكمى مقرر لمصلحة مالك العقار، وهو لايتعلق بالنظام، ومن ثم فانه يجوز لمالك العقار الأصلى أن يتنازل عن الحماية التى قررها له القانون ويترك أنه يحجز على المنقول منفصلا عن العقار المضاف إليه، كما يستطيع المالك أن يزيل عن المنقول صفة العقار بإنهاء رصده على خدمة العقار الأصلى .

ـ وإذا لم يعد العقار والمنقول مملوكين لشخص واحد، كما لو باع المالك المنقول المخصص لخدمة العقار، أو باع العقار دون المنقول المخصص لخدمته.

(٢) المنقولات :

والمنقولات فى كل ما يمكن نقله من مكانه دون تلف كالسيارات والمواشى وأساس المنزل، وهذه تسمى منقولات بطبيعتها، ولكن يوجد نوع أخر من المنقولات، هى المنقولات بحسب المال، وهى فى الواقع أشياء ثابته ولكنها تعامل بإعتبار مآلها.

(أ) المنقولات بطبيعتها :

وهى كل شيء يمكن نقله من مكانه دون تلف وبشرط ألا يكن قد إكتسب صفة العقار بالتخصيص، ويستوى فى ذلك الأشياء المادية ، كالكتب والسيارات والملابس وأثاث المنزل، والأشياء المعنوية، كالإسم التجارى وأفكار المؤلفين والمخترعين، ذلك أن المادة (٨٢ مدنى) بعد أن عرفت العقار، أضافت "وكل ما عدا ذلك فهو منقول " ومنطقى أن يشمل ذلك الأشياء المادية، والأشياء المعنوية .

(ب) المنقولات بحسب المال

Remove Watermark Now

وهذا النوع من المنقولات بحسب أصله أشياء ثابتة متصلة بالأرض، وتعتبر لهذا عقارات بطبيعتها، ولكن القانون نظر إليها نظرة مستقبلية تأخذ فى إعتبارها ما ستؤل إليه تلك الأشياء، حيث ستصبح منقولات عما قريب مثل المبانى المعدة للهدم، والأشجار المراد قطعها، والثمار والمحصولات قبل حصدها فتلك كلها أشياء عقارية حالا، منقولات مالا.

أثر إعتبار العقار منقولا بحسب المال :

ـ يترتب على إعتبار العقار منقولا بحسب المال، أنه إذا بيعت تلك المنقولات فإنها تخضع لأحكام بيع المنقول، ولو حدث نزاع بشأنها ينعقد الإختصاص لمحكمة موطن المدعى عليه، وليس المحكمة التى يوجد بدائرتها العقار، وتنتقل الملكية فيها من البائع للمشترى دون تسجيل العقد.

ـ وإعتبار الشيء منقولا بحسب المال يخضع لإتفاق الطرفين على ذلك، فلا يجوز للدائن أن يوقع الحجز على البناء مستقلا عن الأرض بإعتبار أنه سيكون أنقاضا، لأن النظر إلى الأشياء بإعتبار مآلها يخضع لإتفاق الطرفين، وإستثناء من ذلك، يجوز الحجز على الثمار المتصلة والمزروعات القائمة قبل نضجها وذلك بشرط ألا يكون الحجر قبل نضجها بأكثر من خمسة وأربعين يوما (مادة ٣٥٤ مرافعات) ومفاد هذا النص إعتبار هذه الأشياء منقولات رغم إتصالها بالأرض إتصال قرار، فأجاز الحجز عليها رغم أنها متصلج بالأرض وعموما فان كل أحكام المنقول هى التى تنطبق على الشيء الذى اعتبر منقولا بحسب المال.

شروط إعتبار الشيء منقولا بحسب المال :

وحتى تترتب تلك الآثار يجب أن يتوافر شرطان لاعتبار الشيء منقولا بحسب المال :

أولهما : أن تتجه الإرادة بالفعل إلى فصل الشيء عن الأرض، أى يجب أن يكون مصيره محتوما بالإنفصال عن الأرض، كما فى حالة المبانى المعدة للهدم، والأشجار المعدة للقطع.

ثانيهما : أن يكون هذا الإنفصال وشيك الوقوع، أى قريب الحصول، ولا يكفى أن يكون الإنفصال أمرا محتملا، ولعل هذا هو السبب الذى حدا بالمشرع أن يجيز الحجز على الثمار والمحصولات والمزروعات حجز منقول.

وقد يلجأ بعض الأفراد إلى تعجل الإتفاق على إعتبار العقار منقولا تحايلا على إشتراط التسجيل فى بيع العقار بقصد التهرب من رسومه، ولهذا يجب النظر إلى القصد الحقيقى، ولا يمكن أن يقال أن ذوى الشأن، قد إتجهوا إلى بيع العقار كمنقول إلا إذا قصدوا أن يتم فصله فى وقت قريب .

آثار تقسيم الأشياء إلى عقار ومنقول :

وتظهر آثار التفرقة بين هذين النوعين من الأشياء وهما : العقار والمنقول من ناحية أن القانون لا يعاملهما معاملة سواء أما لاختلافهما من حيث القيمة، وأما من حيث الإستقرار وعدمه.

(أ) إختلاف العقار والمنقول من حيث الإستقرار وعدمه , فإن ذلك يترتب عليه ما يلى :

١) نظرا لإستقرار العقار يمكن شهر التصرفات الحاصلة بشأنه، ومن ثم أوجب القانون شهر تلك التصرفات، فوجدت مصلحة الشهر، حيث يستطيع من خلالها كل شخص أن يعرف حال العقارات، من حيث الحقوق والتكاليف المقررة عليها وكان سائغا أن يعلق القانون نقل الملكية فيه على تسجيل التصرف الناقل للملكية.

ولما كانت المنقولات غير مستقرة، كان من المتعذر إنشاء نظام لشهر التصرفات الحاصلة فيها، فلم يكن بد من الإعتداد بالمبدأ القائل : أن الحيازة فى المنقول سند الحائز، وترتب على ذلك أن مالك المنقول لا يستطيع إسترداده من الحائز حسن النية حيث يحول دون غرضه المبدأ السابق، في حين يستطيع مالك العقار أن يسترده من واضع اليد ولو كان هذا الأخير النية.

٢) أن يقوم المالك بعين بالشخص منه نفع سوء الجواز، وسوء الجواز لا يتحقق إلا فى العقارات لإستقرارها وكانت الشفعه لا تجوز إلا فى العقارات.

٣) كذلك ترفع الدعاوى المتعلقة بحق عينى عقارى أمام المحكمة الواقع فى دائرتها العقار أما بالنسبة للمنقولات ، فان الدعاوى المتعلقة بها ترفع أمام محكمة موطن المدعى عليه .

(ب) إختلاف العقار والمنقول من حيث القيمة :

فمرد ذلك إلى الإعتقاد الذى كان سائدا ، بأن الشيء المنقول، شيء تافه، وكان النظر إلى العقار على أنه الشيء ذو القيمة المالية العالية، التى تدخل مجال الإئتمان، ويرد عليها التأمينات العينية لقوتها المالية فى نظر الناس وقد تغيرت هذه النظرة فى الوقت الحالى، بعد أن زادت قيمة المنقولات زيادة هائلة كأثر للتقدم العلمى والتكنولوجى، حيث أصبحت الآلة الصغيرة التى لا تزيد عن حجم كف اليد تفوق أضعاف المرات ثمن العقار، ناهيك عما نراه من منوقلات ذات قيم مالية عالية، كالطائرات والسفن، والآلات الحربية والأسلحة، وأدوات التجسس وأجهزة الكمبيوتر وغيرها، مما حدا بالفقه أن يغير تلك النظرة إلى العقار، وليكون للمنقول حظه من الاعتبار خاصة فيما يتعلق بمجال الإئتمان ولما كان ورود التأمين العينى على المنقولات مما يتعارض مع مبدأ الحيازة فى المنقول سند الحائز، فقد إبتكر الفقهاء طرقا وأساليب للخروج من هذا التعارض، وأضفاه نوع من الحماية لمالك المنقول إذا تداولته الأيدى، من خلال وجود نظام

للتسجيل يختص المنقول، وقد بدأ ذلك فى فرنسا منذ الثلاثينات، بتسجيل إنتقال ملكية السيارات، وتطور حتى أصبح يشمل جل أنواع المنقولات مما جعل التمايز الذى كان موجودا بين العقار والمنقول يكاد يكون معدوما علما بأن بعض المنقولات لها طرق شهر خاصة كالطائرات والسفن والسيارات ، ومن المؤكد أن تقسيم الفقه الإسلامى للحقوق المالية إلى عين ودين مما يعالج هذا القصور بإتفاق وتكامل يدل على سبق محمود فى هذا المجال.

ومع ذلك فا زلنا نلمس فوارق بين العقار والمنقول مردها إلى إختلاف القيمة من خلال بعد النصوص التشريعية التى تظهر ذلك مثل :

(١) إختلاف إجراءات التنفيذ فى العقار عنها فى المنقولات : حيث إنها فى العقار معقدة وتحتاج إلى زمن طويل مما يدل على أن القعار ما يزال أكثر أهمية فى نظر الشارع.

(٢) أن دعوى تكملة الثمن بسبب الغبن الفاحش (الذى يزيد على خمس الثمن) لا ترفع إلا إذا كان المبيع عقارا مملوكا لشخص لا تتوافر فيه الأهلية (مادة ١/١٤٥ مدنى) .

(٣) لا يعتبر من الأعمال التجارية إلا الأعمال المتعلقة بمنقولات أما الأعمال المتعلقة بالعقارات فتعتبر أعمالا مدنية، وبذلك تخضع لأحكام القانون المدنى، وهى أحكام بطيئة وشديدة.

ثانيا : الأشياء المثلية والأشياء القيمية :

◊ **الأشياء المثلية :** هى التى يقوم بعضها مقام بعض فى الوفاء والتى تقدر عادة فى التعامل بين الناس بالعدد أو المقاس، أو الكيل أو الوزن (مادة ٨٥ مدنى) ، وقد عرفها فقهاء الشريعة الإسلامية، بأنها الأشياء التى لا تتفاوت آحادها تفاوتا يعتد به وتسمى أيضا بالأشياء المعينة بنوعها حيث يكفى فى تعيينها ذكر نوعها وعدد وحداتها وذلك كالبرتقال بالعدد، وكالمنسوجات بالمقاس، وكالزيوت بالوزن، وكالحبوب بالكيل.

◊ **الأشياء القيمية** : أو الأشياء المعينة بالذات، فهى الأشياء التى لا يقوم بضها مقام بعض فى الوفاء، وذلك لتفاوت أحادها تفاوتا يعتد به ، وذلك كالعقارات وبيع حصان معين، وسيارة معينة .

أثر التفرقة بين المثلى والقيمى :

وتظهر آثار التفرقة بين المثلى والقيمى فى عدة أحكام :

(١) من حيث الهلاك :

إذا هلك الشىء المثلى لا تبرأ ذمة المدين به، وعليه أن يقدم مثله، ولهذا يقال : إن المثليات لا تهلك فلو التزم شخص بتسليم عشرة أرادب قمح هندى، وهلكت عنده قبل تسليمها فانه يلتزم بتقديم غيرها من نفس النوع أو الصنف أما لو إلتزم بتسليم شىء قيمى كحصان مثلا، وهلك، فان ذمة الشخص تبرأ لإستحالة التنفيذ، وعند الضمان يقدر بقيمته.

حيث إنتقال الملكية فى المنقول المعين بالذات القيمى تنتقل الملكية بمجرد التعاقد، أما فى حالة المثلى، فان الملكية لا تنتقل بمجرد التعاقد، وإنما بالإفراز.

(٢) من حيث الوفاء :

فى حالة الأشياء القيمية لا يتم الوفاء إلا بذات الشىء ولايجبر الدائن على قبول شىء غيره ولو كان مساويا له فى القيمة، أما المثلى فان ذمة المدين تبرأ إذا قدم أى شىء من نفس النوع بالمقدار المحدد بالعقد .

(٤) من حيث المقاصة :

لا تقع المقاصة إلا بين دينين، موضوع كل منهما شىء مثلى بشرط الإتحاد فى النوع والجودة، فاذا كان الشخص مدينا بنقود أو بشىء مثلى، كان له حق المقاصة بين ما هو مستحق عليه لدائنه، وما هو مستحق له قبل هذا الدائن من نقود مثليات من ذات النوع والجودة.

ثالثا : الأشياء القابلة للإستهلاك وغير القابلة للإستهلاك :

والأشياء من حيث صلاحيتها للإستعمال تنقسم إلى أشياء قابلة للإستهلاك وأشياء غير قابلة للإستهلاك

والأولى : هى التى لا ينتفع بها إلا بإستخدامها، أو هى التى ينحصر إستعمالها بحسب ما أعدت له فى إستهلاكها ، أو إنفاقها (مادة ١/٨٤ مدنى) والإستهلاك قد يكون ماديا ، وقد يكون قانونيا

- ومن أمثلة الأشياء التى تستهلك إستهلاكا ماديا بمجرد إستعمالها الأنواع المختلفة للطعام والوقود، وأما الإستهلاك القانونى فمثاله نقل ملكية الشىء، ومثاله انفاق النقود، وبيع البضائع المعروضة فى المتاجر، بحيث تعتبر من الأشياء القابلة للإستهلاك (مادة ٨٤ مدنى) .

الثانية: الأشياء غير القابلة للإستهلاك : فهى التى يتكرر إستعمالها دون أن تستهلك، وذلك كالمنازل والكتب والملابس، ولا عبرة بما يؤدى إلى إستعمالها مع الزمن من النص فى مكانتها والعبرة فى إعتبار الشىء قابلا أو غير قابل للإستهلاك فى طبيعته، ولكن الاتفاق قد يغير من تلك الطبيعة.

Remove Watermark Now

أثر تقسيم الأشياء إلى قابلة للإستهلاك وغير قابلة له :

(١) الأشياء القابلة للإستهلاك : ترد عليها عقود معينة كالبيع والهبة ولا يرد عليها الإيجار ولا العارية، بخلاف الأشياء غير القابلة للإستهلاك.

(٢) كذلك حق الإنتفاع وحق السكنر، وهى حقوق عينية مقررة على مال الغير ولا يتصور أن يكون محلها إلا شيئا لا يهلك بمجرد الإستعمال.

رابعا : الأشياء العامة والأشياء الخاصة :

الأشياء الخاصة : هى الأشياء التى يملكها أو يجوز أن يمتلكها الأشخاص وأما الأشياء العامة فهى التى لايجوز لأحد أن يستأثر بمنفعتها ، لأنها مخصص لمنفعة الجميع، وقد ثار دل حول طبيعة حق الدولة والأشخاص المعنوية العامة علي هذه الأشياء، ويبدو ما يفيده نص المادة (٨٧ مدنى) أنه حق ملكية مقيد بتخصيص هذه الأشياء للمنفعة العامة .

وقد جاء فى نص تلك المادة أنه : تعتبر أموالا عامة العقارات والمنقولات التي للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة، والتى تكون مخصصة لمنفعة عامة بمقتضى قانون أو قرار من الوزير المختص.

◙ ويستبين من هذا النص أنه لكى يعتبر الشىء عاما يجب أن يتوافر شرطان :

ـ أولهما : أن يكون الشىء مملوكا للدولة، لو لأحد الأشخاص الإعتبارية العامة .

ـ ثانيهما : أن يكون الشىء مخصصا لمنفعة عامة، يستوى فى ذلك أن يكون الشىء عقارا كالشوارع والترع والسكك الحديدية ومبانى دواوين الحكومة والمستشفيات التى تتولاها الدولة أم منقولا، كالآثار، الموجودة فى المتاحف، والزدوات الموجودة فى المدارس والجامعات والمستشفيات ويكون تخصيص الشىء للمنفعة، العامة إما بقانون أو مرسوم، وقد يكون بالفعل كما لو شقت الدولة مصرفا أو شارعا أو قامت ببناء كوبرى فى أرض مملوكة لها.

الأسئلة العامة

س ١ : ما هو الحق ؟

س٢ : ما هى أنواع الحقوق التى صنفها الفقهاء ؟

س ٣ : ما هو أساس إختلاف النظر فى شأن تقسيم الحقوق ؟

س٤ : ما هى الأساس التى قسموا الحقوق عليها ؟

س٥: ما هى الحقوق المالية وغير المالية مع التمثيل ؟

س٦: ما هو رأى أصحاب هذا الإتجاه نظرا إلى نوع القيم التى يخولها الحق ؟

س٧ : ما الفرق بين الحقوق التداولية والحقوق التبادلية ؟

س٨ : ما هى الحقوق غير المالية ؟

س ٩ : ما هى الحقوق المقوية بشخصية الإنسان ؟

س١٠ : ما هو معنى الإتصال الوقيق للحق بشخص الإنسان ؟

س١١ : ما الذى فعله القانون السويسرى والقانون المصرى فى تلك التشريعات؟ وهل صار القانون المصرى على تلك التشريعات ومارده على تلك المجموعات ؟

س١٢: ما هى الحقوق التى تتعلق بحماية كيان الإنسان مع التمثيل ؟

س١٣ : ما هى حقوق الإنسان التى تتميز بذاتها ؟

س١٤ : ما هو حق الإنسان فى التعبير عن أفكاره ؟

س ١٥ ك ما هى خصائص حقوق الشخصية ؟

س ١٦: ما معنى أنها حقوق مطلقة ؟

س ١٧ : هل معنى أنها حقوق لا تقوم بالمال أن ذلك الإعتداء على هذه الحقوق لا يستحق تعويض نقدى ؟

س ١٨ : ما هى عدم قابليتها للعصر فها أو للإنتقال للورثة مع التمثيل ؟

س ١٩: ما هى عدم قابليتها للسقوط بالتقادم ؟

س ٢٠: ما هى حقوق الأسرة ؟

س ٢١ : وهل لك ديانة شريعة خاصة بيها تنظم بها حقوق الآسرة؟ وهل تعد القاعدة القانونية التى تنظم هذه الحقوق واحدة؟ وهل يقضى إعداد الكتاب للطبع صياغة قانونية مواجهة أم لا ؟

س ٢٢ : ما هى التى تهدف إليه الحقوق المالية ؟

س ٢٣: ما هى الحقوق العينية ؟ وما هي الحقوق العينية الأصلية ؟ وهل حق الملكية هو أهم تلك الحقوق أم لا مع التمثيل ؟

pdfelement

Remove Watermark Now

س٢٤ : ما هى الحقوق العينية الشخصية ؟
س ٢٥ : ما هى الحقوق الشخصية ؟ وما الأشياء التى تتمثل فيها بالتفصيل ؟
س ٢٦ : ما الذى يقصده بالحقوق المختلطة ؟
س ٢٧ : ما هى جوابن حقوق الملكية الفكرية وما تتمثل فيه هذه الحقوق ؟
س ٢٨ : هل كفل المشرع حماية حقوق المؤلف ؟
س ٢٩ : ما هو الجزاء المدنى والجزاء الجنائى وما الفرق بينهما ؟
س ٣٠ : ما هى الإجراءات التخطيطية التى يأخذها المؤلف لضمان خقوقه ؟
س ٣١ : ما هو صاحب الحق ؟ وبما يعرف صاحب الحق عند البعض ؟ وماذا يكون صاحب الحق ؟
س ٣٢ : ما هو معنى وجود الشخص الطبيعى مع التمثيل ؟
س ٣٣ : متى تبدأ حياة الشخص الطبيعى وبما يشترط بداية قراءة النص ؟
س ٣٤ : وهل يشترط أن ينفصل المولود عن أمة تماما لبدء كائن الشخصى ؟
س ٣٥ : وهل يشترط أن ينفصل عن أمه حيا ؟
س ٣٦ : هل لابد من وجود دليل لإثبات الميلاد ؟ وما هى الأدلة ؟ وما هى أهمية إثبات واقعة الميلاد ؟
س ٣٧ : ما هو الحمل المستكن ؟ وما هى الحقوق التى يشير إليها هذا الإستدلال؟
س ٣٨ : ما هو الرأى الراجح فى الفقه الإسلامى فى شخصية الجاهزة إعتبارى
س ٣٩ : ما هى معنى إنتهاء الشخصية وما أهم الأشخاص المكلفين بالتبليغ ؟
س ٤٠ : ما معنى الموت ؟ وما هو الراجح عند قدامى الفقهاء؟ وما هو رأينا فى الموضوع؟
س ٤١ : ماهو الإمتداد الإفتراضى للشخصية بعد الوفاة وما هو الموت الحكمى ؟
س ٤٢ : من هو المفقود ؟ وهل يختلف المفقود عن الغائب ؟ وهل يشترط إقامة وكيل عن المفقود قبل الحكم بموته ؟
س ٤٣ : ما هى أحكام المفقود ؟ وما هى الشروط لحكم بموت المفقود؟
س ٤٤ : ما هى الآثار المترتبة على الحكم بموت المفقود ؟
س ٤٥ : ماذا ظهر المفقود الذى حكم عليه بموته ما الذى نسبو عليه ؟
س ٤٦ : ما هى هوية الشخص الطبيعى وما هو حقه فى تميز ذاته ؟
س ٤٧ : ما هى هوية الشخص الطبيعى وما هو حقه فى تمييز ذاته ؟
س ٤٨ : ما هو الذى حرصت عليه القوانين الأجنبية والمصرية فى شأن إختيار إسم الإنسان ؟
س ٤٨ : ما هو اللقب ؟
س ٤٩ : ما هى صور التصدى على حق الإسنان فى أسمه ؟
س٥٠ : هل يشترط القرر لحماية الحق فى الاسم ؟
س ٥١ : ما هى حالة الشخص الطبيعى؟ وهل حالة الشخص الطبيعى تستمد وجوده من إنتمائه لدولة معينة؟ وما هى المبادىء التى تتمثل فى جنسية الشخص الأصلى ؟
س ٥٢ : ما هى الجنسية الطارئة ؟ وبما تدل تنازع الجنسيات وما هو الراجح فى الفقه ؟
س ٥٣ : ما هى أهمية الجنسية ؟
س ٥٤ : بما تنقسم الحالة العائلية ؟
س ٥٥ : ما هى كيفية حساب درجة القرابة؟ وما هى قرابة الحواشى ؟
س ٥٦ : ما هى درجة قرابة الزوج بزوجته والدليل عليه ؟
س ٥٧ : ما هو الدليل على تحريم الزوج بأقارب زوجته ؟
س ٥٨ : ما هى أهمية الحالة الاجتماعية ؟
س ٥٩ : ما هو أهمية الموطن وما هو الموطن الطبيعى ؟
س ٦٠ : ما هو أنواع الموطن والتعريف بالعام والخاص تفصيلا ؟
س ٦١ : ما هو تعريف الأهلية ؟ وما هو أنواع الأهلية ؟
س ٦٢ : الولاية لها صلاحية مثل الأهلية ولكن ما الفرق بينهما ؟
س ٦٣ : بما تتمثل الأهلية والذمة مع التعريف بهما ؟
س ٦٤ : هل الذمة المالية تقتصر على الحقوق والتزامات الشخص فقط ؟
س ٦٥ : ما هو التنظيم القانونى للأهلية ؟
س ٦٦ : ما هى مراحل تدرج الأهلية ؟
س ٦٧ : ما هى عوارض الأهلية وعوارض فقط الأهلية ؟

pdfelement

Remove Watermark Now

س ٦٨ : ما هى تصرفات كل من الجنون والمعتوه ؟
س ٦٩ : ما هى عوارض نقص الأهلية مع التعريف ؟
س ٧٠ : ما هى تصرفات السفيه وذى الغفلة ؟
س ٧١ : ما هي موانع الأهلية ؟
س ٧٢ : ما هي القيمة ؟ وما الحكم المحكوم عليه بعقوبة جنائية ؟
س ٧٣ : ما هى أثر الأهلية فى التصرفات تفصيلا ؟
س ٧٤ : ما هو إتجاه الفقه المعاصر وما أنواع هذا الإتجاه ؟
س ٧٥ : ما هى مراحل الأهلية على ممارسته تلك التصرفات أو بعضها فى هذا النص ؟
س ٧٦ : ما هو الذى يستثنى من الأحكام السابقة ؟
س ٧٧ : ما هى تصرفات البالغ الرشيد ؟
س ٧٨ : ما هو محل الحق ؟ وما معنى العمل وبما يتمثل ؟
س ٧٩ : ما هى التى تتمثل إليها شروط محل الحق الشخصى بالتفصيل المناسب ؟
س ٨٠ : ما هى الأشياء وما هى تقسيماتها ؟
س ٨١ : ما هى الأشياء الداخلة فى التعامل والخارجة عنه مع التمثيل ؟
س ٨٢ : ما هى الأشياء التى حكم عليها القانون بالخروج عنها ؟
س ٨٣ : ما هى أنواع العقارات ؟
س ٨٤ : ما هى الشروط التى يجب أن تتوفر فى العقار بالتخصص وما الأحكام؟
س ٨٥ : ما هى المنقولات وما تربطها ؟
س ٨٦ : ما هو المنقول بحسب المال ؟ وما أثر إعتبار العقار منقولا بحسب وما شروطه ؟
س ٨٧ : ما هو آثار تقسيم الزشياء إلى عقار منقول ؟
س ٨٨ : ما هو الفرق بين الأشياء التمثيلية والأشياء القيمية ؟
س ٨٩ : ما هى الأشياء القابلة للإستهلاك والغير قابلة ؟
س ٩٠ : ما هو أثر تقسيم الأشياء القابلة والغير قابلة ؟
س ٩١ : ما هى الأشياء العامة والخاصة وما أثرها ؟

pdfelement

ت:01286173809
ت:01011424345
ت:01222159750
ت:01206457172